الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

دروس في علم الدلالة

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص دراسات لغويّة

إعداد:

د/ حياة لشهب

الموسم الجامعي: 2023/2022

تقديم:

إنّ البحث في الدلالة بحث قديم قدم الفكر الإنساني، إذ منذ أن بدأ الإنسان يفكّر، بدأ يبحث في حقيقة الأشياء وماهيّتها، وبالتالي في دلالتها، فمنطلق البحث الدلاليّ إذا كان مرتبطا بالتساؤل عمّا تعنيه النقوش والرسومات الحجريّة والرّموز، ومحاولة تأويلها وتحديد مدلولاتها، كذا تفسير الملامح والحركات والإشارات، لينتقل في شكل أرقى إلى ما تكتنزه الألفاظ اللغويّة والعبارات الموجهة قصد التواصل والتبليغ، لذا نجده قد تجاذبته عدّة علوم لغويّة وغير لغويّة، فكان بذلك محلّ اهتمام من الفلسفة وعلم الكلام، إلى علم الأصول، البلاغة، والنحو ليختص به فيما بعد علم أطلق عليه علماء اللغة مصطلح "علم الدلالة" الذي انصبّ اهتمامه على دراسة دلالة الرموز اللغويّة كما أقرّه علماء اللغة المحدثون.

ولأهميّة علم الدلالة، ارتأينا تقديم هذه المطبوعة البيداغوجيّة المخصصة لطلبة السّنة الثّانيّة ليسانس، وذلك قصد إثارة مجموعة من القضايا المتعلّقة به، والوقوف عندها بالتحليل والنقاش، مستندين على طريقة ممنهجة، ومتوخين الدقة العلميّة التي يبتغيها بها كل باحث يبتغي إلى العلميّة، وينشدها كل طالب علم.

وقد تراوحت هذه القضايا المطروحة، ما بين قضايا تراثيّة متعلّقة بالملامح الدّلاليّة في الفكر العربي التراثي وتجليّاتها في الدراسات اللغويّة والفلسفيّة وغيرها، وكذا العلاقات الدّلاليّة ورأي العلماء فيها (قدماء ومحدثون)، وناقشنا أيضا موضوع التطور الدلاليّ أسبابه ومظاهره وغيرها، إلى أخرى حداثيّة مرتبطة بمفهوم علم الدّلالة وآراء العلماء في هذه القضيّة، محدّدة موضوعه وأنواعه، كما طرحنا أيضا أنواع الدّلالة وفقا لما تجلّت

عليه عند اللغويّين المحدثين والقدامى، لنتطرّق في آخر عنصر إلى أهم نظريات التحليل الدلالي كل حسب مبادئها وآلياتها في ذلك. لذا جاءت هذه المطبوعة شاملة لكلّ المواضيع المتعلّقة بالمقياس، وكذا كل ما من شأنه أن يفتّح دهن الطالب على هذا العلم، خاصة وأنّه يختص بموضوع غير ثابت وغير قابل للقياس، كما يرى اللسانيون المحدثون ألا وهو الدلالة التي تتسم بالتطور الدائم، وقد التزمنا في طرحنا لهذه الأفكار السهولة والوضوح، وتجنّبنا التعقيد والوقوع في النقيض حتى يتحقق الفهم وتتماشي ومستوى الطلاب، ويتم استيعابها على أكمل وجه، وهو المبتغى من هذا العمل.

د/ حياة لشهب

ميلة في:

2023/01/12

المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم الدلالة (اصطلاحا وتاريخا)

تمهيد: لا يمكننا أن نتحدّث عن علم الدلالة إلاّ إذا وقفنا عند مصطلح آخر لا يقلّ أهمّية عنه، لأنه موضوع بحث هذا العلم ألا وهو الدلالة، فكما عرف مصطلح علم الدلالة نوعا ما ضبابيّة وتشتّتا من حيث المفهوم (نظرا لاختلاف وجهات نظر العلماء فيه)، فكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح الدلالة الذي سنقدّم له تقريبات مفهوميّة، حيث نفرّق بينه وبين مختلف المصطلحات المقاربة له على غرار، المعنى، الإحالة، الإشارة، القصد، المفهوم.

1- مفهوم الدلالة:

1-1- الدلالة لغة: من دَلَّ يَدُلُّ دَلاَلَةً ودِلاَلَةً، بمعنى الإيضاح والتوجيه والإرشاد، وقد جاء في المعجم الوسيط: "الدَّلاَلَةُ: الإرْشادُ. و- ما يقتضيه اللّفظ عند إطلاقه. (ج) دَلَائلْ، دَلَالَات. (الدِّلاَلَةُ): الدَّلاَلةُ. و-اسم لعمل الدِّلاَلةُ، و- ما جعل للدَّلِيلِ أو الدَّلاَل من الأجرة...(الدَّلِيلُ): المرشدُ"[1]. وفي قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**". (سورة الصّف، الآية 10). بمعنى أرشدكم.

1- 2- الدلالة في الاصطلاح:

يشار إلى الدلالة عند اللسانيّين الغربيين بمصطلحين، المصطلح الأول هو Signification أو Significance، والثّاني هو Semantics، ويغلب على استعمال الثّاني ليدلّ على علم الدّلالة، أمّا الأول في يختصّ بالعمليّة التي تقترن فيها الدّال(الصورة السّمعيّة أو الأكوستيكيّة) بالمدلول المفهوم (الصورة الدهنيّة le concept)[2]، فالدلالة إذن هي النّاتج

[1]- ينظر، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، ط4، 2004، ص295

[2]- ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص 88.

عن اتحاد الدال بالمدلول، ويعرفها الشريف الجرجاني بأنّها:" كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"[1].

1-3-المصطلحات المقاربة للدلالة: أدرج على استعمال عدّة مصطلحات مقاربة لمصطلح الدلالة على أنها مصطلحات مرادفة له، لكنها في حقيقة الأمر، ليست كذلك بل لها فروقات دلاليّة تميّزها عن بعضها البعض، وتتمثل في: [2]

– **الإشارة:** وترتبط عادة بتعيين الشيء باليدّ ونحوها، أو التلويح بشيء يفهم منه المراد، هذا على مطلق العموم في حين ربطها اللسانيون بالعلاقة الرابطة بين تعبير معين وما يشير إليه في المناسبات المعيّنة، التي يقال فيها، لذا فالإشارة مرتبطة بالقولة المعيّنة، فدلالتها دلالة خاصة.

– **الإحالة:** إذا كانت الإشارة مرتبطة بالقولة المعيّة، فإنّ الإحالة هي العلاقة التي تصل التعبيرات بين التعبيرات اللغويّة وما يقابلها في العالم الخارجي، بغض النظر عن السّياق الخاص.

– **التعيين:** وترتبط مهمته في إطار نظريّة الإشارة بمهمة العناية بسياق القول، لأن كثيرا من التعبيرات الدالة على الأشخاص، وعلى الأزمنة، والأمكنة تحتاج إلى تحديد، فيعمل على تحديدها بالإشارة إلى زمان ومكان حدوثه، والمتكلم والمخاطب المعنيين به أيضا.

– **المعنى:** يعرف المعنى في اللغة بقولهم: "ما يدلّ عليه اللّفظ، ج معان، والمعاني ما للإنسان من الصفات المحدودة..."[3]، ويكون عادة المعنى مرتبط بالكلمة المفردة خارجة عن السياق عكس الدلالة التي ترتبط بالسياق أكثر، وكلما تغير السياق تغيرت دلالة الكلمة.

2- مفهوم علم الدلالة:

2-1- علم الدلالة لغة وتاريخا: علم الدلالة مصطلح حديث الظهور، يقابله بالفرنسيّة Sémantique، ويقابله في الإنجليزيّة Semantics أول مرة مع الباحث الفرنسي "ميشال بريَّال" "Bréal" في أواخر القرن التاسع عشر، وبالضبط عام 1883م وفي تحديد آخر

---

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص:97-98

[2]- ينظر، محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى، ص ص103-104.

[3]- مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، المعجم الوسيط، مادة(عني)، ص233.

1897م، في كتابه "Essais de sémantique"، المترجم إلى(مقالات في علم الدلالة)، ليعبّر به عن فرع من فروع اللّسانيّات العامة، لذا يرجع الكثير من الباحثين إليه الفضل في الاهتمام العلمي بالدلالة، واشتقت هذه الكلمة من أصل يوناني مؤنث Sémantiké مذكره Semantikos بمعنى: يعني، يدل، ومصدره كلمة séma؛ بمعنى: إشارة، علامة، فنقلت كتب اللّغة هذا المصطلح إلى الإنجليزيّة Semantics ليحظى بإجماع جعله متداولا من غير لبس.[1]

ولهذا المصطلح في العربيّة عدّة مقابلات أخرى، ناتجة عن الاختلاف في الترجمة، وفي أصولها ومصادرها، منها: دلالة الألفاظ، علم المعنى، علم الدلالات، السّيمانتيك، الدلاليّات، وهذا يعود طبعا إلى سوء الفهم في الترجمة أو إلى اختلاف المرجعيات المترجم عنها، والتعصّب في الرّأي، لكن المصطلح الأكثر شيوعا هو علم الدلالة.

2-2- علم الدلالة اصطلاحا: عرف مصطلح علم الدلالة عدّة تعريفات مختلفة قدّمها العلماء والباحثون كلّ حسب تخصصه وتوجهه الفكري، من بين هذه التعريفات تلك التي قدّمها أحمد مختار عمر، حيث يرى في كتابه (علم الدلالة) بأنّها تهتم بـ: ""دراسة المعنى" أو "العلم الذي يدرس المعنى" أو "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظريّة المعنى"، أو "ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توفرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى""[2].

نلحظ من خلال التعريفات الثلاث الأولى أنها تتفق كلها على أنّ اهتمام علم الدلالة، ينصبّ على دراسة المعنى دون تحديد مجاله، من باب الإطلاق العام أو التعميم، ليصدق على معاني الرموز اللّغويّة وغير اللّغويّة معا، وكذلك الأمر بالنسبة للتعريف الأخير الذي ربطها بالرمز والشروط الواجب توفرها فيه حتى يكون قادرا على حمل المعنى، والرمز هنا لم يكن محدّدا بل

[1]- ينظر: فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1996، ص06.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص11

أطلق من باب التعميم ليصدق على كل الأنواع (لغويّة وغير لغويّة)، فما نقوله عن هذه التعريفات إذا؛ أنّها تعريفات لم تتسم بالدقة، بل جاءت في شيء من التعميم، وتعريف المصطلح في وقتنا الرّاهن يتطلب الدقة والتحديد أكثر، فعلم الدلالة في الحقيقة يبحث وفقط في دلالة الرّموز اللغوية لا أكثر، وما يهتم بالرموز غير اللّغوية هو علم آخر ليس بعيد عن السيمانتك هو السميولوجيا الذي يعرف بأنّه علم يدرس حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعيّة، أو المستخدمة في المجتمع، كاللغة والعادات والطقوس...إلخ، ويبيّن مكوناتها وقوانين تنظيمها، حسب دي سوسير[1].

ويعرّف مازن الوعر علم الدلالة من خلال التقديم الذي قدمه لكتاب بيار غيرو (Pier Giro)بقوله: "إذا كانت الصوتيّات واللغويّات تدرسان البنى التعبيريّة وإمكانيّة حدوثها في اللّغة، فإنّ الدلاليّات تدرس المعاني التي يمكن أن يعبّر من خلال البنى الصّوتيّة والتركيبيّة"[2]. ونكاد نجزم أن هذا التعريف هو أدقّ التعريفات، كونه لم يقصر اهتمام علم الدلالة بدلالة الكلمة المفردة، بل ربطها بالنتاج الدلالي الذي تقدّمه لنا البنى الصوتيّة والتركيبيّة، لولا أنّه أغفل البنى الصرفيّة ودلالة السيّاق.

أمّا ميشال زكريّا فيقرّ بأنّ علم الدلالة هو أحد فروع علم اللّغة، يهتم بكل ما هو متعلق بالدلالة أو المعنى، فيتتبع تطور دلالة الكلمات، ليرصد تاريخيّتها وما تكتسبه من دلالات عبر الأزمنة، كما يقوم على الدراسة المقارنة بين الحقول الداليّة، وما يوضحه لنا قوله: "أمّا علم الدّلالات فهو مستوى من مستويات الوصف اللّغوي، ويتناول كلّ ما يتعلّق بالدلالة أو المعنى، فيبحث في تطور الكلمة، ويقارن بين الحقول الدلاليّة"[3]. وليس بعيدا عن هذا نجد سالم شاكر

---

[1]- ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، (د ط)، 2002، ص132.

[2]- بيار جيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص72.

[3]- زكريا ميشال، الألسنيّة، علم اللّغة الحديث، المؤسسات الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط2، 1983، ص211.

يعرّفها من جهته بقوله: "ونزع علم الدلالة في العصر الحديث إلى تمثّل المنهج الوصفي في بعض مراحل الدراسة، خاصة فيما يتعلق برصد تطور الدلالة وتغيّرها، وبناء الحقول الدلاليّة"[1].

من خلال كلّ هذه التعريفات يمكننا أن نستنتج أربعة فروع لعلم الدلالة هي:

– **علم الدلالة المعجمي**: هو ذلك الفرع من علم الدلالة الذي يهتم بدراسة دلالة الكلمة المفردة (الدلالة المعجميّة).

– **علم الدلالة التاريخي**: هو الشق من علم الدلالة الذي يعنى "بدراسة تغيرات المعنى وتحليلها وتصنيفها، وتقنين القوانين العامة التي تتحكم في اتجاهاتها، والثّابت لدى الداسرين أنّه لما ظهر علم الدلالة لأول مرة بوصفه شعبة مستقلة، كانت اللسانيات نفسها علما تاريخيا، وفي إطار هذا المنحى العام للدراسات اللغويّة، اتخذ علم الدلالة اتجاها تاريخيّا"[2]، فاهتمامات هذا العلم إذا تتمثل في التغيرات الدلاليّة، أسبابها وبواعثها، تصنيفاتها، والقوانين المتحكمة فيها.

– **علم الدلالة المقارن**: هو جزء من الدراسات اللغويّة المقارنة التي تبحث في لغات من أصل واحد، فدراسة الدلالة في مفردات اللغات السّاميّة وفقا لهذا المنهج (المنهج المقارن)، هو إذا دراسة هذه المفردات في اللغات السّاميّة، لتحديد مسار التغير الدلالي لها في كل لغة من هذه اللغات، والدراسة الدلاليّة المقارنة لها صلة كبيير بعلم المعاجم التأصيليّة.[3]

– **علم الدلالة الوصفي**: ويعنى هذا الفرع بدراسة المعنى، والعلاقات الدلاليّة والبسيطة والمعقّدة دراسة آنيّة وصفيّة، وهذا ما قام به النحويون القدامى الذين اهتموا بدراسة بعض الموضوعات منها على غرار العلاقات الدلالية كالترادف، والتّضاد، والمشترك اللفظي.[4]

---

[1]– سالم شاكر، مدخل إلى علم الدّلالة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر 1992، ص4.

[2]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتّطوّر، ص246.

[3]– ينظر، محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص132.

4– ينظر، المرجع نفسه، ص247.

المحاضرة الثّانيّة: علم الدلالة عند علماء العرب:1 (الأصوليون والفلاسفة وعلماء الكلام)

تمهيد: يعد البحث في الدلالة من أقدم الاهتمامات البحثيّة في الفكر العربيّ، نظرا لما تمتلكه من مكانة جعلتها تتوسط مختلف العلوم على الإطلاق، فكل بحث في أصله هو بحث عن حقيقة شيء ما، وكل بحث في حقيقة ما، هو بحث في ماهية الشيء ودلالته التي هي مكمن وجوده. لذا لا منأى لأي دراسة عنه، والعائد إلى الفكر العربي التراثي سيلحظ ذلك بوضوح، حيث جاءت الدراسات الدلاليّة مبثوثة في ثنايا البحوث المقدّمة فيه على الإطلاق؛ إذ لم تكن من اهتمامات علم معين أو محصورة في مجال ما، بل نجدها مشتركة بين مختلف العلوم، وهذا ليس بغريب عنّا للاعتبار السابق الذكر، ومن المتعارف عليه أنّ الدرس الدلالي في التراث العربي قد ارتبط في بداية أمره بالدراسات القرآنية، وذلك من خلال محاولة علماء التراث دراسة اللغة خدمة للقرآن الكريم، ومحاولة فهم معانيه واستقراء الأحكام الشرعية واستنباطها، فتنوعت الدراسات بتعدد مرجعيات علمائنا الفكرية والعلمية، فارتبطت الدلالة بالدرس الفقهي عند علماء الأصول، وبالمنطق عند الفلاسفة، وباللغة عند النحاة. وكان لهذا التنوع أثره في ثراء الموروث العربي بالمسائل الدلالية التي تتقاطع بشكل كبير مع مباحث علم الدلالة الحديث، وهذا ما سنوضحه في هذه المحاضرة.

1- الدلالة عند الأصوليين وعلماء الكلام:

لقد كانت اهتمامات علماء الأصول في أغلب موضوعاتها قائمة على استنباط الأحكام الشرعيّة من القرآن الكريم كما سلف الذكر، وما هذا العلم إلا بحث في الدلالة، حيث اعتنوا "بكثير من مسائل الألفاظ ودلالاتها وبحثوا في العام والخاص والحقيقة والمجاز، والمشترك والترادف، مع أنّها من مسائل علم اللغة لأنّ استنباط الأحكام من النصوص منوط في كثير من الأحيان

بتحديد الرّأي في فهم هذه المسائل اللغويّة وتمحيصها وتحليلها"[1]، لذا نجدهم عقدوا في كتبهم مباحث وأبوابا متعلقة بموضوعات هذا العلم، ومن أولئك الذين كانت لهم جهود في هذا المجال:

– الغزالي(ت505هـ): يعدّ الغزالي من أهمّ علماء الأصول، تجاوز عصره بما جاء في كتابه "المستصفى من علم الأصول"، وأهم المسائل الدلالية التي تناولها الغزالي: [2]

– تقديمه تصنيفات للمعنى؛ حيث حدد الغزالي أصناف الدلالة بمصطلحات أصولية لكنها توازي في صيغتها المفهوميّة تصنيفات المعنى عند علماء الدلالة المحدثين، وهي: المعنى الإشاري أو الإيمائي، والمعنى الاتساعي، المعنى السياقي، وتقابلها على التوالي أنواع الدلالة لديه التي هي: دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء، وفحوى الخطاب؛ فدلالة الإشارة هي ما يؤخذ من إشارة اللّفظ لا من اللفظ، أمّا دلالة الاقتضاء؛ هي الدلالة المنطقيّة العقليّة، وهي التي لا تكون مستفادة من اللفظ، ولكن تكون من ضرورة اللفظ.

– توضيحه للعلاقة بين الألفاظ أو الخطوط وما تدل عليه من مدلولاتها (الصور الذهنية للمدلولات المادية والمجردة)، فالصور الذهنية والأمور الخارجية مدلول، والكتابة والألفاظ عنده دال.

– تقسمه للألفاظ باعتبار نسبتها إلى المعاني إلى أربعة أقسام هي: الألفاظ المترادفة، الألفاظ المتباينة، الألفاظ المتواطئة، الألفاظ المشتركة.

– عند الشافعي (150هـ–204هـ): يعدّ كتاب الرّسالة أول كتاب وضع فيه الشّافعي أبواب أصول الفقه، حيث تضمّن قواعد لفهم النصوص القرآنية وتحديد دلالتها، لذا ارتبطت جهوده بكيفيّة تحصيل المعنى، فكلّما أراد استنباط حكم شرعيّ، يقدّم تحليلا لغويّا يسبقه للنّص، لذا

[1]– محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربيّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (د ط)، (د ت)، ص159.

[2]– مبصر بن براهيم نديرة، الدلالة عند الفرابي، مجلة الإشعاع، الع: 1، جوان 2014، ص147– 149.

جاءت القضايا الدلاليّة عرضا، دون أن يهدف إليه، ويمكن تلخيص المسائل الدلاليّة التي أثيرت في هذا الكتاب في النقاط الآتيّة:[1]

– اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات، وقد أثبت ذلك من خلال حديثه عن أسرار البلاغة في الحديث الشريف.

– إشارته إلى ضرورة تسييق الكلمة من أجل تحديد دلالتها، وذلك من خلال باب أسماه: "الصنف الذي يبين سياقه معناه"، وهو أهم المبادئ النظرية السياقية في العصر الحديث.

–تناوله لمسألة الترادف في اللغة؛ حيث أثبت في معرض بحثه من خلال حديثه عن دلالة لفظ "شطر"، حيث أحصى له ألفاظاً تناظره في الدلالة منها: وجهة – قصد – تلقاء، مثبتا بأنها كلمات مختلفة لمعنى واحد، وهذا الموضوع يعد من مباحث الدرس الدلالي الحديث.

–طرحه لقضيّة المشترك اللفظي، الذي أقرّ بوجوده من خلال تفسيره لبعض الكلمات في الآيات القرآنيّة.

وأجمع علماء الأصول على تقسيم اللفظ بالإضافة المعنى إلى أربعة أقسام هي:[2]

–باعتبار اللفظ للمعنى، وينقسم إلى خاص، وعام، ومشترك.

– باعتبار استعمال اللفظ في المعنى؛ فينقسم إلى حقيقة ومجاز، وكناية، وصريح.

–باعتبار ظهور المعنى وخفائه، ومراتب هذا الظهور والخفاء فنجد: ظاهر، ونص، ومفسّر، ومحكم، زخفي، ومشكل، ومجمل، ومتشابه.

–باعتبار كيفيّة دلالة اللفظ على المعنى، وكيفيّة الوقوف على مراد المتكلم منه فقسم إلى عبارة، ودلالة، واقتضاء، وعبارة.

---

[1]– ينظر، عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، (د ط)، 2001، ص112-122.

[2]– ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص87.

2- الدلالة عند الفلاسفة: لا تقل مساهمة الفلاسفة في هذا المجال عن مساهمة الأصوليين، على غرار الغزالي، والفرابي، وابن سينا؛ حيث كان لهم اهتمام بالغ في أبحاثهم المقدمة بدلالة الكلمات المفردة (أو ما يسمى حديثا بالدلالة المعجميّة)، كما اهتموا أيضا بدلالة التراكيب النّحويّة، وممن طرحوا هذا القضايا:

- الفرابي (339هـ): لقد كان لعلوم اللغة أهمّية كبيرة لدى الفرابي؛ إذ يرى بأنها من أهم الأدوات في البحث المنطقي والفلسفي، لذا نجده قد طرح عدّة قضايا دلاليّة في معرض بحثه الفلسفي أهمّها:[1]

- تقسيمه الألفاظ باعتبار دلالتها: اعتمد الفرابي في تعامله مع الألفاظ على اختلافها مصطلح "علم الألفاظ" وذلك ليصدق على الدراسات المختلفة المختصة بهذا المجال، وقسّمه إلى سبعة أقسام: علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ المركبة، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين الشعر. لذا لا وجود لألفاظ فارغة الدلالة عنده في علمي المنطق والفلسفة. ويقابل هذا الجانب الذي من الدراسة في اللسانيات الحديثة الدراسة المعجميّة، التي تقوم هي الأخرى بالبحث في دلالة الكلمة المفردة دون ربطها بالسّياق أو ما يسمى لديهم (بالدلالة المعجميّة). كما قسّم الألفاظ الدالة على معان مفردة إلى ثلاثة أقسام: اسم وكلمة(فعل)، وأداة(حرف).

- ما يقوم به مقام اللفظ المفرد من الأدوات الدالة: فالحروف ليست لها دلالة في ذاتها، وإنما قيمتها الدلالية فيما تشير إليه، وقد تحدّث عن ذلك في كتابه "الحروف".

- الدلالة المحتواة في النفس: فالعلاقة بين اللفظ والمعنى لديه منتظمة وفقا لقواعد منطقيّة، وانطلاق من ذلك يطلق علي الدلالات مصطلح منطقي هو: المعقولات، ومحلها النفس.

[1]- عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص28-30.

– **ابن سينا:** ليس بعيدا عن ما قدّمه الفرابي من تقسيمات للألفاظ، نجد ابن سينا هو الآخر يقدم لنا تصنيفا آخر ومقارب لتصنيف الفرابي تمثيلاً لذلك بقوله: "اللفظ المفرد: هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه مثل تسميتك إنساناً بعبد الله، فإنك حين تدل بهذا على ذاته، لا على صفته من كونه "عبد الله" فلست تريد بقولك "عبد" شيئاً أصلاً. فكيف إذا سميته بـ"عيسى"؟ بلى، في موضع آخر تقول "عبد الله" وتعني بـ"عبد" شيئاً، وحينئذ يكون "عبد الله" نعتاً له، لا اسماً وهو مركب لا مفرد"[1]. وانطلاقا من هذا يمكن القول بأن ابن سينا في تقسيمه هذه للألفاظ لم يخرج عمّا وضعه الفرابي قبله في كتابه "في المنطق".

أمّا النقطة التي يمكن القول بأنّ الفلاسفة ومن تبعهم، قد أجمعوا عليها، واتفقوا حولها، هي تقسيمهم للدلالة إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:[2]

–دلالة المطابقة: وهي أن يدلّ اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة لفظ الإنسان على الإنسان، ولفظ الحائط على الحائط، والحيوان على الحيوان.

– دلالة التضمين: وهي أن يدلّ اللفظ على جزء ما وضع له، كدلالة لفظ الإنسان على ما فيه من حيوان، ولفظ الحائط على البيت وغيرها.

–دلالة الالتزام: وهي أن يدلّ اللفظ على ما هو خارج عنه، ولكنه لازم عنه، ومستتبع له، كدلالة لفظ السقف على الحائط، والإنسان على الضاحك.

[1]– ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تح، سليمان دينا، دار المعارف، مصر، ط2، 1960، ص192.

[2]– ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص ص85، 86.

المحاضرة الثّالثة: علم الدلالة عند علماء العرب2 (النحاة اللغويون والبلاغيون)

1- النحاة واللغويون:

لقد كان اهتمام علماء العربيّة القدامى بالدلالة، راجع إلى بداية جمعهم للمادة اللغويّة وتصنيفها في رسائل لغويّة تجمع الألفاظ القائمة على موضوع واحد، وكذا البحث في غريب اللفظ الذي ألفوا فيه هدّة مصنفات، ليتطور العمل من مجرد تصنيفهم للألفاظ حسب موضوع واحد إلى المعاجم المكتملة اللغويّة منها، القائمة على شرح مفردات اللغة، أو معجمات المعاني التي تبوب فيها الكلمات حسب المواضيع وغيرها.

وتعدّ مسألة صلة الأصوات بمعانيها، من أكثر القضايا التي خاض فيها علماء العربيّة القدامى، فقضية اللفظ والمعنى من القضايا التي طرحها علماء اللغة؛ حيث ذهبوا فيها مذاهب عدّة، حيث برزت "منذ أن بدأوا بالمشاركة العلميّة، ومنها الحركة اللّغويّة على مختلف المستويات فقد مال أكثر اللغويين إلى القول بالصّلة الطبيعيّة بين اللفظ ومدلوله، لما رأوا في اللغة العربيّة من ميزات قلّما تجمع في غيرها من اللغات، فدفعهم الاعتزاز الشّديد بها إلى تلمّس معاني الأصوات المجرّدة، وتأويل معاني أخرى إن عجزت قواعدهم عن تفسير معاني بعض الألفاظ"[1]، وهذا ما يؤكده أحمد مختار عمر، الذي يرى بأن أغلب اللغويين قالوا بوجود "علاقة ضروريّة بين اللّفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزوميّة بين الدخان والنّار".[2]

ومن الأوائل الذين طرحوا هذه القضيّة الخليل ابن أحمد الفراهدي وتلميذه سيبويه، الذي كانت له دراسة معمّقة في مقدمة معجمه "العين" الذي وقف فيها على أصوات العربيّة، مبيّنا علاقتها بمعانيها؛ إذ يقول: "ألا ترى أنّهم يقولون: صلَّ اللجام يصِلُّ صليلا، فلو حيكت ذلك

---

[1]- عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، 2009، ص101-105.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص19.

قلت: صلّ تمدّ اللّام وتثقلها، وقد خفّفها في الصّلصلة، وهما جميعا صوت اللّجام، (...) ويجيئ منه كثيرا مختلفا؛ نحو قولك: صرّ الجندب، صريرا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنّهم توهموا في صوت الجندب مدّا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعا، ونحو ذلك كثير مختلف"[1]، فالخليل من خلال قوله هذا بين لنا بوضوح الصلة بين اللفظ ومعناه، أو بالأحرى العلاقة بين الصّوت والمعنى من خلال الأمثلة التي ضربها، ومن بين اللغويين الذين أشاروا إلى قضايا دلاليّة في مصنافتهم نجد أيضا:

1-1- ابن جني: يعدّ كتاب "الخصائص لابن جنيّ، من أهم الكتب اللغويّة التي طرحت فيها مجموعة من القضايا ذات الصلة بالبحث الدلالي، حيث قدّم فيه دراسته للثروة اللغويّة، محاولا بلورة الصلة بين اللفظ ومعناه، وذلك من خلال تلك الأبواب الأربع التي قدّمها له على غرار:[2]

- **باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني:** وفيه يربط ابن جني بين كلمتي المسك والصّوار؛ إذ كل منهما لديه يجذب حاسة الشّم من يشمه، والمسك سمي كذلك لأنه يمسك حاسة الشم، وكذلك الصّوار لأنه يشدّ ما تحته من جلد.
- **الاشتقاق الأكبر:** فالكلمة مهما قلّبتها تشتمل على معنى عام مشترك، ويضرب مثلا بمادة (ق س و) التي تدل كل تقليباتها على القسوة والشّدة.
- **تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:** وفي هذا الباب يوضح ابن جنّي ظاهرة لغويّة متعلقة بتقارب الحروف أو الأصوات أو الألفاظ، وذلك في نظره يعود لتقارب المعاني، ومجرد الاشتراك في بعض الحروف يكفي أحيانا للاشتراك في الدلالة.

---

[1]- الخليل ابن أحمد الفراهدي، معجم العين، ج1، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص56.

[2]- عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص101-105.

-إمساس الألفاظ أشباه المعاني: أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعناها، بمعنى تقارب المعاني نتيجة تقارب جرس الصوت، ومثال ذلك الكلمات التي تأتي على وزن "فعلان" تدل على الحركة كدوران، سيلان.

تقسيم ابن جني للدلالة:

قسم الباحث الدلالة إلى ثلاثة أقسام: الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية، ويفاضل بينها جاعلاً الدلالة اللفظية على رأس الدلالات الثلاثة، ثم تليها الدلالة الصناعية فالمعنوية؛ إذ يرى بأن جميع الأفعال في كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ويمثل لذلك بالفعل (قام)؛ فهو بالنسبة له (دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، وهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي: [1]

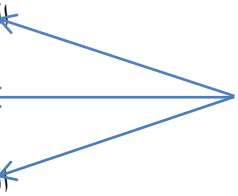

1-2- ابن فارس: تجلى اهتمام ابن فارس بالدلالة من خلال معجمه "مقاييس اللغة" الذي حاول من خلاله، أن يربط المعاني الجزئيّة للوحدات المعجميّة بمعنى عام يجمعها، حيث كان يهدف من خلال معجمه هذا إلى إدارة المادة كلها على أصل واحد أو أكثر، وأن يكشف عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة[2]، لذا سمى معجمه بهذا الاسم.

1-3- الآمدي: للآمدي رؤى دلاليّة تتمثل في تقسيمه لدلالة الألفاظ إلى دلالة المطابقة ودلالة التضمين، كما يشير إلى الدلالة غير اللّفظيّة بدلالة الالتزام(ما يشير إليه اللفظ في العالم

[1]- عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص137.

[2]- ينظر، عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربيّة مدارسها ومناهجها، الفاروق العريقة لطباعة والنشر، ط2، 1981، ص79.

الخارجي أو لازمه الذي يستدعيه في الخارج أثناء النطق به)، التي ميزها عن دلالة التضمين على أساس أن دلالة التضمين داخل في مدلول اللفظ.[1]

2- الدلالة عند البلاغيين: لقد كان للبلاغيّن العرب القدامى اهتمامات متعّدة بقضايا الدلالة، تتجلى بوضوح من خلال دراستهم للحقيقة والمجاز، وكذا الأساليب البلاغيّة المختلفة، الخبريّة منها والإنشائيّة، وفي تحديدهم لأغراض هذه الأساليب وما تخرج إليه من دلالات، ومن أهم علماء البلاغة الذين، تجلّى في أبحاثهم هذا الاهتمام نجد مثلا:

2-1- الجاحظ: وذلك من خلال ما أوره في كتابه البيان والتبيين، الذي وقف فيه على مجموعة من القضايا، على غرار قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى، التي يقول فيها: "قال بعض جهابذة الألفاظ ونقّاد المعاني، المعاني القائمة في صدور النّاس، المتصورة في أذهانهم، والمختلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفيّة، وبعيدة وحشيّة، ومحجوبة ومكنونة(...)، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه والمعاون له على أمره، (...)، وإنّما يحي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيّاها"[2]، فمن خلال هذا القول يتبدى لنا ذلك التفريق الواضح بين اللفظ والمعنى –وهي قضيّة أثيرت عند علماء العرب القدامى، وخاضوا فيها مطولا ما بين منتصر للفظ ومتشيع للمعنى- وحسب ما يبدو فإنّ الجاحظ، ينتصر للفظ على حساب المعنى، فالمعاني تبقى حبيسة الذهن ما لم يخرجها اللفظ للعلن ويكشف عنها الاستعمال، ويضيف ويقيل في هذا المقام: "ثم اعلم – حفظك اللّه- أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدّة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصودة معدودة، ومحصّلة محدودة، وجميع أصناف المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أوّلها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال

[1]- ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص86.

[2]- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، دار الجبل، بيروت، لبنان، (د ت)، (د ط)، ص75.

التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف..."[1]، فالجاحظ هنا يكمل تفصيله في قضية اللفظ والمعنى التي أعطى المزيّة فيها للفظ، لأنّ المعاني بالنسبة إليه مطروحة من غير نهاية ويعرفها الجميع، لكن المزيّة تكون حسبه في حسن تخيّر اللّفظ المناسب المؤدي للقصد، والمحقق للغرض.

ومن القضايا الدّلاليّة التي أشير إليها في هذا النّص أيضا، تقسيمه للدّلالة إلى خمسة أنواع لغويّة كانت وغير لغويّة: دلالة اللفظ (ويتعلق بالكلام المنطوق الملفوظ)، ودلالة الإشارة(تتعلق بما يشير إليه في العلم الخارجي)، ودلالة العقد(تتعلق بنوع من أنواع الحساب كان يقام قديما)، ثم دلالة الخط(تتعلق بالكتابة)، ودلالة الحال أو النصبة وهي التي تدل على نفسها بنفسها كدلالة الموجودات على وجود وعظمة الخالق.

2-1- الجرجاني: يعدّ عبد القاهر الجرجاني من أشهر البلاغيين الذين أثاروا في معرض حديثهم عن القضايا البلاغيّة، عدّة قضايا دلاليّة وذلك في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، الذين طرح فيهما ما عرف لديه "بنظرية النظم"، التي تبحث في الدلالة في التراكيب اللّغويّة، والدلالة لديه لا تتحقق إلا بأتلاف الكلمات مع بعضها البعض، فلا دلالة للكلمة المفردة بمعزل عن سابقتها ولا حقتها، كما يناقش أيضا الدلالة المباشرة والدلالة غير المباشرة من خلال تقسيمه للكلام إلى ضربان قائلا: "الكلام ضربان: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده(...)، وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضعه في اللّغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانيّة، تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل"[2]، فالضرب الأول يقصد به الجرجاني كلام التخاطب العادي، أمّا الضرب الثّاني هو الكلام الأدبيّ القائم على الإيحاء والمجاز.

---

[1]- الجاحظ، البيان والتبيين، ص75-76.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: السيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت، 1987، ص202.

ناقش الجرجاني أيضا إلى جانب القضايا السّابقة، قضية الحقيقة والمجاز في كتابه "دلائل الإعجاز"؛ حيث أفرد لها عنصرا مستقلا، مميزا بين المعاني الحقيقة والمعاني المجازيّة مفاضلا بينها، حيث يرى بأن الغاية منه هي تجليّة المعنى وتوضيحه، وإلى جانب الجرجاني، نجد أيضا الزمخشري له أيضا اهتمام هو الآخر بقضية الحقيقة والمجاز في معجمه أساس البلاغة، الذي كان يهدف من خلاله إلى التفريق بين المعاني الحقيقيّة والمعاني المجازيّة، لذا عني بالعبارات المركبة ذات المركز المميّز في عالم اللغة والأدب، حيث اقتبس نصوصا وتعبيرات كاملة من الكتب الأدبيّة، لتوضيح ما ذهب إليها، كما أورد الألفاظ في استعمالاتها العربيّة البليغة، ولم يأت بها مفردة عاريّة عن التركيب غالبا[1].

[1]- ينظر، فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظها، دار الولاء للطبع والتوزيع، ط1، 1993، ص174.

المحاضرة الرابعة: أنواع الدلالة1 (الدلالة الصوتية، الدلالة الصّرفيّة، الدلالة المعجميّة)

تمهيد: عرفت الدلالة عدّة تقسيمات من قبل العلماء القدماء والمحدثين، تبعا لاختلاف وجهات نظرهم ومرجعياتهم الفكريّة التي ينطلقون منها، ما بين فلاسفة وأصوليين، وفقهاء وعلماء المنطق، وبلاغيين، وعلماء اللغة، لكن أشهر تقسيم هو ذلك الذي قدّمه علماء اللغة المحدثون، الذين قسّموا فيه الدلالة إلى عدّة أنواع، بحسب المستويات اللّغويّة، وتتمثل في: الدلالة الصّوتيّة، الدلالة الصّرفيّة، الدلالة المعجميّة، الدلالة النّحويّة، الدلالة السّياقيّة.

1- الدلالة الصوتية: وهي دلالة تتحقق في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة، وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسة، والتي يرمز إليها بالحروف الأبجدية "**أ. ب. ت...**" ويشكل منها حروف الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي."[1]وما لهذه الأصوات المشكّلة للكلمة من دور في تحديد الدلالة، فلو لاحظنا مثلا الكلمات الثلاث: قام، ونام، وصام، سوف يتّضح لنا ذلكن فمع أنّ هاذه الكلمات الثّلاث تتفق في كل حروفها عدا الحرف الأول إلاّ أنّ معناها يختلف من كلمة لأخرى، والسّبب يعود إلى الاختلاف في هذا الحرف الأول(القاف، والنون، والصاد) هو الذي أحدث الفارق اللّغوي والاختلاف في المعنى بين الكلمات الثّلاث، ومن ذلك قولهم: النضح للماء ونحوه، والنضح أقوى من النضح، قال الله سبحانه في سورة الرحمان الآية 66: ﴿**فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ**﴾، فجعلوا الحاء-لرقتها- للماء الضعيف، والخاء-لغلظها- لما هو أقوى منه[2]، ويسمى هذا الحرف في اللّسانيات الحديثة

---

[1] - محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة –دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية-، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2011، ص 17.

[2]- ينظر، ابن جني: الخصائص، ج2، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر ، مصر، 1913، ص ص 158،157

بـ(الفونيم) phonème، والفونيم كما يعرفه بعضهم هو "أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني"[1].

وتتحقق كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصوتي ومظاهر هذا الأداء، وتسمى بالعناصر الصوتية الثانوية. وتعد هذه العناصر أكثر إسهاما في الدلالة من العناصر الصوتية التي تصاحب الكلمة المفردة، ويمكننا أن نمثّل لذلك بالنّبر والتّنغيم لما لهما من أثر في الدّلالة، ومن أمثلة النّبر مثلا قولنا: (شهراب)، فإذا نطقنا بالنبر على الهمزة كان معنى الكلمة شهر آب أي أوت، أما إن لم يحدث النبر كانت الكلمة اسم علم.

أما التنغيم، فيتجلى مثلا في كلمة (جزاؤه) من قوله تعالى: يوسف الآية٧٥: ﴿**قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ**﴾

-فجزاؤه الأولى تتحدد دلالة جملتها من تنغيمها بنغمة الاستفهام.

-وجزاؤه الثانية فإن دلالة جملتها تتحدد من تنغيمها بنغمة التوكيد.

وقد تحدّث علماء اللّغة منذ القديم عن الدلالة الصّوتيّة ودورها في توضيح المعنى وتغييره، وأفردوا لها مباحث في كتبهم، على غرار الخليل، وسيبويه، وابن جنّي الذي يعد رائد دراسة الدلالة الصوتية قبل أن يتوسع فيها علم اللغة الحديث في عرف لديه "**بتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**"، فقد اكتشف ابن جني وجود صلة بين بعض الأصوات وبين ما ترمز إليه، وأول ما حداه بهذا الاكتشاف تسمية بعض الأشياء بأصواتها، كالخازباز لصوته، والبط لصوته، والواق للصرد لصوته، وغاق للغراب لصوته... كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى محاكاة الأصوات، والأمر أوسع، ورأى أيضا – ابن جني– أن هناك أصواتا أقوى في المعنى من غيرها: "ولها دلالة تميزها عن قسيمتها في معظم الأصوات مثل: "**قضم**"، و"**خضم**"... فقضم تستخدم في اليابس، وخضم في الرطب وذلك لقوة "**القاف**" وضعف "**الخاء**"، فجعلوا الحرف الأقوى للفعل الأقوى والصوت الأضعف للفعل الأضعف"، ومثال

[1] -Al-Khuli M.A, A Dictionary of theoretical linguistics. Librairie de Liban, Beirut. First edition 1982, p209

ذلك أيضا: "**صعد**"، و"**سعد**"! صعد لصعود الأشياء المحسوسة، مثل: صعد الجبل والحائط وسعد في الأشياء المعنوية، مثل: سعيد الجد؛ أي عالي القدر، وعلل ذلك بقوة الصاد وضعف السين، **و"المحسوسات أقوى من المعنويات"**، فتطلب التعبير عنها الأصوات القوية "والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية."[1]

2- الدّلالة الصّرفيّة: ويقصد بها تلك الدلالة الناتجة عن البنى الصّرفيّة، وعن التّغيّرات الطارئة على أبنيّة الكلمات والصيّغ الصّرفيّة، من زيادة، ونقصان، وإعلال، وإبدال، وقلب فكل تغيّر في البنى يتبعه تغيّر في الدلالة سواء عن طريق الزّيادة أو النقصان، فزيادة بعض الوحدات الصرفية في أصل بنية الكلمة يغيّر من دلالتها، مثل اللواحق التصريفية **Inflectional Endings** كعلامات الجمع ("ون" أو "ين" للمذكر السالم، "ات" للمؤنث السالم و"ياء" النسب في (مصري وسوداني)، والسوابق **Préfixes** كحروف المضارعة، وهمزة التعدية، وميم اسم المفعول مثل: "مَحْمُودٌ"، والتغيرات الداخلية، كتضعيف وسط الكلمة للتعدية في (كسَّر) وزيادة الألف للدلالة على المشاركة والمقاومة في (قَاتَلَ)[2]، وللتعدية في مثل(كَاثَرَ) وللدلالة على اسم الفاعل (في صيغة فَاعِلٌ مثل قَائِمٌ)، فلكل بناء من تلك الأبنية دلالة معيّة إلى جانب وظيفتها التركيبية، وكل هذه التغييرات تساهم في إنتاج دلالة الكلمة وتحديدها، إذ باختلافها وبمقدار الزيادة في الكلمة يتأثر المعنى ويتغيّر، ولو أردنا أن نحدّد معنى كلمة (استغفر)، لا يكفي "أن نكشف عن معناها في المعجم، وأن نبيّن أن مادتها "غفر" بل لابد أن نضم إلى ذلك معنى الصيغة، وهي هنا على وزن (استفعل)

[1]- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة –دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، ص 21.

[2] ينظر، محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص ص 13، 14.

والصرفيون يؤكدون أن ما زيد بـ"الهمزة" و"السين" و"التاء" يدل على الطلب، وهذا يضيف إلى المعنى المعجمي معنى آخر أكثر واقعية ووضوحا"[1].

وقد وقف علماء اللّغة القدامى على ما للصيغ الصّرفيّة من دور في تحديد الدلالة، ممّا تعجّ به كتب الأقدمين، أمثال سيبويه الذي يذهب إلى أنّ "المصادر التي جاءت على وزن فَعَلَانُ أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو القفزان والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"[2]، ووزن "**فُعَالٌ**": يأتي لدلالات متعددة منها: ما يدل على داء، مثل: الزُّكام والسُّعال والدُّوار والصُّداع والعُطاس... ومنها ما دل على صوت، مثل: الصُّراخ والرُّغاء والثُّغاء، ومنها ما دل على تحطم أو أجزاء الشيء في الأعيان، مثل: الجُذاذ والحُطام والفُتات والدُّقاق والرُّفات[3]، وغيرها من الصّيغ الأخرى مما أدرجه ابن جني في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، حيث التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.

3- الدلالة المعجميّة: أو الدلالة اللّفظيّة ودلالة البنية المورفولوجية على الحدث، وقد عدها ابن جني على رأس الدلالات الثلاثة، لأنها "دلالة أساسية تعد جوهر المادة اللّغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية"[4] أو الدلالة الاجتماعيّة؛ والدلالة المعجمية يقصد بها دلالة الكلمة في المعجم لا تعني دلالة كلمة مفردة فقط، بل يدخل فيها كل التراكيب التي تشكل وحدة دلالية متماسكة لا تتجزأ، فالمعجم يبحث معنى الكلمة المفردة، والتركيب الاصطلاحي، والمثل والقوالب اللفظية التي تشكل وحدة معنوية، ويبحث كذلك في المعاني السياقية، ويذكر شواهد توضح المعنى السياقي، ويبحث كذلك المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ويسوق للمعنى المجازي شواهد توضحه، وقد توسع مجال الدراسات المعجمية حديثا

---

[1]- رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص 17.

[2]-ابن جني: الخصائص، ج2، ص 152.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ص ص 36، 37.

[4]- فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص 20.

فشمل كافة فروع المعرفة الإنسانية، وأدخل فيه تقنيات العصر، واستعان بالصور والأشكال التي توضح مراد اللفظ وتكشف غموض دلالته، وتقرب مفهومه للأذهان".[1]

وقد أكدّ هادي نهر بأن هذه الدلالة تمثل وحدانية المعنى؛ أي هناك معنى وحيد للكلمة وعلاقة ثابتة بين الكلمة (الدال) والمسمّى (المدلول)؛ بمعنى أن لكل كلمة معنى مركزي ثابت وهذا النوع نشأت على إثره نظرية "مساواة معنى الكلمة بمدلولها"[2].

وهكذا يتبين أن المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية هو المعنى الذي تكتسبه الكلمة خارج السياق، أي المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن حين ذكر الكلمة. ويمثل الحد الدلالي المشترك الذي يكاد يتلاقى عليه الأفراد. أو ما يقصد به الدلالة العامة للكلمة المفردة كما جاءت في معاجم اللغة.

فالمعنى إذن هو محصلة التفاعل الدلالي بين معنى الألفاظ من ناحية، ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى.

---

[1]- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 157.

[2]- ينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص ص216، 217.

المحاضرة الخامسة: أنواع الدلالة (الدلالة النحويّة، الدلالة السّياقيّة)

1- الدلالة النحوّيّة: وهي الدلالة النّاتجة عن البنى والتراكيب النحويّة وما يطرأ عليها من تغيرات، من تقديم، وتأخير وحذف، وزيادة، وقد قام ابن جني بدراسة رائدة في علاقة النحو بالمعنى وذلك في القرن الرابع الهجري –فأطلق على معنى التركيب أو الدلالة التركيبية اسم "الدلالة المعنوية"، ويقصد بها: المعنى الذي يتحقق من تراكيب الكلام، وذلك من خلال العلاقات الإعرابية أو العلاقات التي يقيمها نظام الإعراب، وهي علاقات معنوية تنشأ –في التركيب– وقد تناول ابن جني الدلالة المعنوية أثناء حديثه عن أنواع الدلالات في اللغة.[1]

فلكل كلمة داخل الجملة، علاقة تربط بين المعنى الدلالي والوظيفة النحوية، فإذا ما حدث وطرأ تغيير على مرتبة هذه الكلمات، وتوزيعها في الجملة تبعه تغير في معنى الجملة ككلّ، ولولا ذلك ما كنّا فرقنا في الدلالة بين الجمل التالية:

-الثعلب السريع البني كاد يقتنص الأرنب .

-الثعلب البني الذي كاد يقتنص الأرنب كان سريعا .

-الثعلب السريع الذي كاد يقتنص الأرنب كان بنيا.

فدلالة الجملة الأولى ترتكز على اقتناص الثعلب للأرنب، أما الثانية فكانت مرتكزة على سرعة الثعلب، ودلالة الثالثة ارتكزت على لون الأرنب. وما دلنا على ذلك إلا الجانب النحوي[2].

وكذلك الأمر بالنّسبة لتغير الحركات الإعرابيّة، وقديما قالوا: "فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: "ما أحسنَ زيدٌ" أو "ما أحسنُ زيدٍ"

[1]- ينظر، عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1987 ص 129.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص ص 17، 18

أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده.[1] وكذلك الأمر بالنسبة للجملتين التّاليتين: كرّم الأستاذُ الطّالبَ، وكرّم الأستاذَ الطّالبُ، فالجملة الأولى تدلّ على أن الأستاذ هو من قام بفعل التكريم والطالب هو من وقع عليه فعل التكريم، أمّا الجملة الثّانيّة: فالأستاذ هو من وقع عليه هذا الفعل، أمّا الطّالب هو من قام بالفعل، والذي حدّد لنا هذا المعنى هو الحركات الإعرابيّة، فحتّى وإن لم تتغيّر الرتبة، إلاّ أنّ الحركات الإعرابيّة قد وضحت ذلك، فالأستاذ في الأولى جاء مرفوعا وهو الفاعل، أمّا في الثّانيّة فهو المفعول به لأنّه جاء منصوبا، والطالب هو الفاعل حتّى وإن لم تتغيّر الرتبة وجاء متأخّرا عن المفعول به.

2- الدلالة السّياقيّة: هي الدلالة الناتجة عن السياق الذي قيلت فيه الكلمة، أو هي "الدلالة الحاصلة عمّا يحيط باللفظ أو التركيب أو النّص من كلام سابق أو لاحق قد يشمل النّص كلّه أو الكتاب بأسره، وما يحيط به من ملابسات غير لفظيّة، أو ظروف تتعلّق بالمخاطِب والمخاطَب، وطبيعة موضوع الخطاب وغرضه والمناسبة التي اقتضته، والزمان والمكان، الذي قيل فيه الكلام"[2]، وعلى هذا الأساس يمكننا تحديد العوامل المتحكمة في هذه الدلالة في :

- تحتكم الدلالة السياقيّة من خلال هذا التعريف إلى القرائن اللفظيّة السّابقة واللّاحقة للكلمة، وبالتالي؛ فهي ليس لها دلالة في ذاتها إلا باتحادها مع ما يسبقها ويلحقها في الكلام الذي يحدد هذه الدلالة.
- احتكام الدلالة إلى قرائن غير لفظيّة وهو ما يعني المحيط الخارجي وما له من تأثير ودخل في تحديد معنى الكلام.

---

[1]- ينظر، ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط عيسى الحلبي وشركاه، (د ت)، (د ط)، ص 309.

[2]- محمد عبد العلي عبد اللّه العبيدي، دلالة السيّاق في القصص القرآني، وزارة الثقافة والسّياحة، صنعاء، (د ط)، 2004، ص ص33،34.

- وجود نوعين من السّياق لهما دور كبير في تحديد الدلالة، هما السيّاق الداخلي ويقصد به الإطار اللغوي الذي تقال فيه الكلمة)، والسّياق الخارجي أو الإطار الخارجي وهو ما يحيط بالكلام من ظروف خارجيّة، تتعلق بالمخاطَب والمخاطِب ومناسبة القول، والزمان، والمكان ....، وغيرها ممّا يتحكم في القول.

فالكلمة من هذا المنظور ليس لها دلالة في ذاتها، بل من خلال تسييقها، أي وضعها في سياق لغويّ، وقد طرحت هذه الفكرة في إطار النظريّة السيّاقيّة التي جاء بها فيرث (Firth)، الذي يرى "بأن المعنى لا يتكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة، لأن معظم الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"[1].

وهذا طبعا ما تفطّن له علماء العربيّة القدامى حين قالوا لكل "مقام مقال"، مراعين لما لقضية السيّاق أو المقام من دور في تحديد الدلالة، وقد شاع استخدام هذه المقولة خاصة لدى الدارسين البلاغيين.

ويمكننا أن نمثّل لهذا النوع من الدلالة من خلال كلمة (الجذر) التي تحمل عدّة دلالات تبعا للمجالات المختلفة التي تستعمل فيها في اللغة (أصل الكلمة) وفي علم النبات(أصل النبات) وفي الرياضيات

وفي مثال آخر نضرب ثلاث جمل مختلفة تتضمن كلها كلمة (عمليّة)، لنبين مدى تأثير تغير السياق اللغوي في التأثير على دلالة الكلمة وهذه الجمل هي:

- أجرى الجراح عمليّة على مستوى القلب لطفل ذو ثمان سنوات كانت ناجحة مائة بالمائة.

- أنجز التلميذ عمليّة كانت إجابتها صحيحة.

[1] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

– نفّد الجيش الإسرائيلي عملية في قطاع غزة، أسفرت عن ثلاثة قتلى وأربعة جرحى.

فكلمة (العمليّة) في الجملة الأولى، تحيلنا مباشرة إلى العمليّة الجراحيّة والشيء الذي أعطانا هذا المعنى، هي القرائن اللفظيّة السّابقة واللاحقة لها على غرار كلمة "الجراحئ"، "القلب"، "الطفل"، ناجحة...، أمّا العمليّة في الجملة الثّانيّة، فتتعلق بالعمليّة الحسابيّة، وما يحيلنا إلى هذا المعنى هي كل من كلمة "التلميذ"، "إجابة"، "صحيحة"، في حين تدل في الجملة الثالثة على العمليّة العسكريّة، وذلك من خلال قولنا: "الجيش، الإسرائيلي، قطاع غزة" ثلاث قتلى"، "جرحى"، وهذا خير مثال يوضح لنا دور السّياق اللغوي في تحديد الدلالة السياقيّة.

أمّا بالنسبة للسياق الخارجي (المقام)فنمثل له بقولنا مثلا: يرحمك الله"، و"الله يرحمك" فالأولى تقال لتشميت العاطس، والثّانيّة تقال للترحم على الميت ولا يجوز استعمال إحداهما للتعبير على دلالة الثانيّة إلا من باب المزاح فقط، والموقف الذي تقال فيه هو الذي يحدّد دلالة كل منهما ويفرض علينا استعمالها في هذا الموقف دون ذاك.

مخطط توضيحي لأنواع الدلالات:

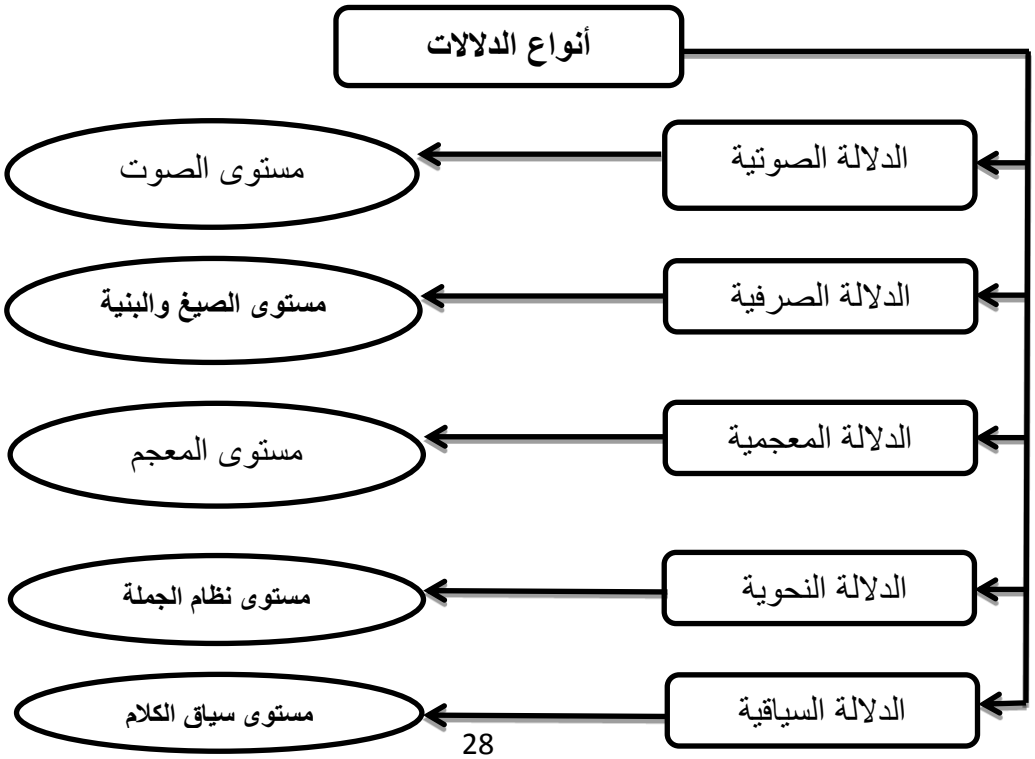

المحاضرة السادسة: التطور الدلالي أسبابه ومظاهره

1- التطور اللغوي مفهومه وأسبابه:

تعد اللغة مادة حية، فهي لا تركن إلى الجماد أبدا، بل دائمة التموج والتحول، وهي تسعى من وراء هذا إلى مسايرة الفكر الذي أنتجها، حتى تكون خادمة له على أكمل وجه، بعيدة عن القصور والنقص، لأن الفكر لما خلقها أراد لها أن تكون كذلك، فاللغة إذا كالكائن الحي، تنمو وتتطور وتضعف وتنهار، فهي تمرّ بنفس مراحله وتخضع لما يخضع له "في نشأته ونموه وتطوّره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده، وسلوك أفراده، وهي تتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه"[1]؛ فاللغة إذن بأهلها فإذا أولوها من العناية والرعاية القدر اللازم تطورت وارقت، وإذا تركوها على حالها إنهار بنيانها وكان مآلها الزوال، فاللغة التي تبقى رهينة الماضي، حبيسة التراث لا مكانة لها بين نظيراتها خاصة في عصرنا الحالي، عصر العولمة والزخم الحضاري، ولهذا يجب عليها أن تسعى إلى الرقي بنفسها حتى يتسنى لها مسايرة التطور الحتمي، وذلك طبعا باعتمادها على آلياتها التطويرية المختلفة دون أن تكتفي بالوقوف على جانب واحد فقط[2]، فهي "شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى عرضة للتطور المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالتها وتطورها هذا لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات، أو وفقا لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة، مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها أو تغيير ما تؤدي إليه"[3].

---

[1]- عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية دراسة منهجية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ط1، (د ت)، ص 23.

[2]- ينظر، رمضان عبد التواب، لحن العامة، مكتبة زهراء الشرق، ط2، 2000، ص35.

[3]- رمضان عبد التواب، لحن العامة، ص35.

فكافة اللغات إذن خاضعة لهذه السّنة، ولكن أكثر العناصر عرضة لهذا الأمر "الكلمة فهي في كثير من اللغات مادة حية يعمل فيها الزمن ويؤثر فيها، وتجدّ فيها الحياة، فتتطور وتتبدل وربما اكتسبت خصوصيات معنوية أبعدها الاستعمال عن أصلها بعدا قليلا أو كثيرا"،[1] فهي تولد أولا، ثم تشتهر بين أهلها، أو قد تكون خاملة، أو يعتريها الهزال، فيقل استعمالها بين الناس وقد تبقى مدفونة بين طيّات الكتب والمعجمات إلى أن تكتب لها أسباب البعث.[2] وليست الكلمة وحدها التي يمكن أن يدخلها نوع من أنواع التطور بل هناك أمور أخرى معنيّة بذلك، كالجملة، والمقطع، والصوت، ودلالات الكلمة والجمل أيضا، وهذا يكون طبعا وفقا لقوانين مختلفة.[3]

وانطلاقا من هذه المعطيات أولى علماء اللغة خاصة التاريخيين منهم هذه الظاهرة –التطور اللغوي– اهتماما كبيرا فكانوا قد تطرقوا إلى اتجاهات التطور ودرجاته وأنواعه، وأسبابه، بل وضعوا في ذلك نظريّات وقدّموا لها تفسيرات كلّ حسب وجهة نظره، فهناك من أرجعه إلى مزايا اللغة التركيبية، أو كما يصطلح عليها البنية الداخلية للغة، فحسبهم أن التغيير اللغوي تتحكم فيه قوانين ثابتة داخل اللغة ومنتظمة تسير في اتجاه خاص، متأثرين في هذا بنظرية (داروين) التي حاولوا أن يطبقوا مفاهيمها على اللغة ومن هؤلاء (**راسك**)و(**شليشر**). وهناك من أرجعه إلى الذوق، فالتغيرات الصوتية في رأي هؤلاء لا يمكن عزوها إلى قوانين علمية وإنما إلى تغيرات الذوق أو الموضة في الكلام. ومن التفسيرات المقدمة أيضا القول بتنحّي اللغات، ويقصد به تنحي لغة ما وإخلاؤها السبيل لأخرى تحلّ محلّها، مثل ما يحدث مع لغات الشّعوب المستعمرة، وهذا يعود طبعا إلى الشهرة الاجتماعية للّغة الحالة، فهيمنتها على حساب اللغات الأخرى لا يكون لمزايا داخلية بل لشهرتها الاجتماعية التي حازت عليها جرّاء تقدّم أصحابها. وهناك من ردّه إلى الظروف الاجتماعية والتغيرات المناخية التي تطرأ على المجتمعات، كونها تلعب دورا كبيرا في تغيير

---

[1]– إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، مصر، ط3، 1983، ص229.

[2]– ينظر، مهدي أسعد عرا ر، جدل اللفظ والمعنى، دار وائل للنشر، ط1، 2002، ص181

[3]– ينظر، رمضان عبد التواب، لحن العامة، ص 39.

الأصوات، فأصوات سكان الجبال التي تتسم بالشدة والغلاظة تختلف عن أصوات سكان السّهوب اللّينة الرّخوة. بالإضافة إلى آراء وتفسيرات أخرى كقانون الوراثة، وميل أبناء اللغة إلى التسهيل في النطق تيسيرا لعملية التّواصل اللغوي.[1]

وتبقى هذه الظاهرة ملازمة لنا طوال حياتنا ما دامت هناك حاجة إليها أو ضرورة تحملنا على القيام بها، وهناك من يلجأ إليها دون داع أو حاجة، وإنما رغبةً في التّغيير وهروبا من الاستعمال الشائع، وما قد يصاحبه من ملل، كما قد يكون من كبار الكتّاب والأدباء الذين عادة ما يميلون إلى الاختراع والابتكار، فتأتي انزياحاتهم هذه طريفة محبوبة عند الجمهور؛ فمبدأ اندثار الحقيقة القديمة إذن وتحوّل المجاز إلى حقيقة، يبقى سائدا تسير عبره الألفاظ من جيل إلى آخر، ومن زمن إلى زمن وهذا عادة ما يعرف بالتطور الدلالي؛ فالمجاز إذن له علاقة كبيرة بالتطور الدلالي، والكثير من الدلالات المتطورة سببها المجاز.[2]

2- مظاهر التطور الدلالي: يعرف التطور الدلالي بأنّه: "تغيير الألفاظ لمعانيها، ذلك أنّ الألفاظ ترتبط بمعانيها ضمن علاقة متبادلة، فيحدث التطور الدلالي كلّما حدث تغير في هذه العلاقة، ولا يكون التطور في مفهوم علم الدلالة في اتجاه متواصل دائما، وإنّما قد يحدث ويضيق المعنى أو يخصص، كما يتسع أو يعمم، فيكون الانتقال من المعنى الضيق أو الخاص إلى المعنى الاتساعي أو العام، وقد يحدث العكس"[3].

وهذا ما أثبته علماء الدلالة في مطلع العصر الحديث وعلى رأسهم (بريال Bréal) و(دارمستيتر Darmsteter) وفي المجاز بعلاقاته المختلفة من المجاورة، والسببية والكلية والجزئية، وفي الإستعارة نماذج تعد أساسية لتغيير الدلالة ذلك، أن العلاقة الكلية تمثل الانكماش

---

[1]- ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 79-84.

[2]- ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، ط5، 1984، ص130- 132.

[3]- عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص73

باستعمالنا الكل في الجزء، والجزئية تمثل الاتساع في استعمالنا الجزء في الكل، أمّا العلاقات الأخرى كالسببية، والمجاورة، والحالية، والمحلية والاستعارة فتمثل نقل المعنى، وهذه الطريقة إذن تكون قد حدّدت الاحتمالات الثلاثة للتطور الدلالي: (توسيع المعنى، تضييق المعنى، ونقل المعنى).[1]

– مفهوم توسيع الدلة أو تعميم الدلالة (widening): ويقصد به: "تحويل المدلول الخاص للدلالة إلى مدلول عام"[2]؛ أي توسيع مجال الاستخدام الأول للدلالة حتى يكون أكثر شمولية لأن معنى الكلمة هنا يلحقه تعميم كبير، ويصبح ممكن التطبيق على مدى أوسع وأشمل. ومن أمثلة التوسيع في اللغة العربية، كلمة البأس التي تطلق على الشدة والقوة في الحرب لتعمم فيما بعد وتطلق على كل شدة.

– تضييق الدلالة أو تخصيص الدلالة (Narrowing): ونعني بها "تحويل المدلول العام للفظة إلى مدلول خاص"[3]؛ أو تضييق مجال الاستعمال الأول من المعنى العام إلى المعنى الخاص ومثال هذا النوع، الألفاظ الإسلامية التي تغير مدلولها بمجيء الإسلام، كالصلاة التي كانت تطلق على الدعاء، لكنها أصبحت تدل على تلك الأفعال والأقوال التي نقوم بها تبعا لشروط خاصة، والحج الذي يعني القصد المطلق لأي مكان، ثم أصبح يعني قصد بيت الله الحرام، ومجال تخصص الدلالة في اللغة أكثر من مجال التوسيع فيها.

–انتقال الدلالة: ويقصد بهذه الظاهرة تغيير اللفظ من معناه الأصلي، المألوف إلى معنى آخر مجازي، وقد يكون هذا الانتقال من مجال دلالي إلى آخر كانتقال الألفاظ من حقل الألفاظ

---

[1]– ينظر، فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص379.

[2]– رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، ص96.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدالة على الحيوان إلى حقل الألفاظ الدالة على الإنسان، أو انتقالها من المعنى الحسي إلى المجرد أو العكس ومن ذلك انتقال كلمة اللغز من الدلالة على جحر اليربوع إلى الأسرار.[1]

– **انحطاط الدلالة:** كثيرا ما يصيب الدلالة بعض من الانهيار أو الضعف، فتراها تفقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير[2]. فقد تكون ثمة كلمة ذات دلالة حسنة كانوا يتقبلونها قبولا حسنا، لا شية عليها لكن مع مرور الزمن تصبح مقترنة بما هو مستقبح وممجوج فتحمل بذلك دلالة هامشية سلبية[3].

– **رقي الدلالة:** وهو على العكس مما ذكرناه سابقا تماما فالألفاظ في هذا النوع تقوى وترتقي دلالتها ولو عدنا إلى التراث العربي سنجد أمثلة كثيرة لذلك ككلمة رسول التي كانت تعني الشخص الذي يرسل في مهمة ما، ثم ارتقت بمجيء الإسلام، لتصبح لها مكانة سامية وأصبحت تطلق على النبي...، غير أن انحطاط الدلالات هو الأكثر شيوعا في اللغة من رقيها.[4]

3– أسباب التطور الدلالي:

–كثرة الاستعمال: فالاستعمال الكثير لكلمة ما يؤدي إلى تطور مدلولها وتغيره، فالألفاظ ما خلقت لتوضع داخل خزائن من زجاج و بلور، فتحبس داخلها كتلك الأواني الفخارية الموضوعة للتجميل، ليكتفي الرائي أو الناظر إليها بالنظرات العابرة لا غير من وراء تلك الحواجز الزجاجية، ويقتصر الناس على تلقيها جيلا بعد جيل، دون تغيير أو تطوير، وإنما وجدت ليتداولوها فيما بينهم داخل الحياة الاجتماعية، فقيمتها تضاهي قيمة العملة والسلع لديهم، مع

---

[1]– ينظر، مهدي أسعد عرار، التطور الدلالي الإشكال والأشكال والأمثال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص ص 184، 185.

[2]– ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص156.

[3]– مهدي أسعد عرار، التطور الدلالي، ص184.

[4]– ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ ، ص ص 158، 159.

أن لكل منها قيمته الخاصة، فإذا كانت السلعة قيمتها مادية مجسدة، فإن قيمة الألفاظ معنوية لا تدرك إلا عن طريق الأذهان والعقول التي تتباين من جيل إلى آخر ومن شخص لآخر، حسب الذكاء والتجربة، ولهذا نجد أن الدلالات تتغير تبعا لها فأمام هذه الظروف والملابسات الاجتماعية، تنوع التجارب والأحداث وتتغير[1]. وبتغيرها تتبدل دلالة الألفاظ أيضا وتتحول، وهذا ما تفعله الأجيال الناشئة لها تتلقى هذه الألفاظ وتدخلها في مجال تعاملها، فهي لا تبقيها على حالتها الأولى وإنما تحدث فيها نوعا من الانحراف الذي يتضخم ويتوالى عبر الأجيال.

–التغير الصوتي: فثبات أصوات الكلمة يساعد على ثبات معانيها، وتغيّرها يذلّل أحيانا السبيل إلى التغير.[2]

– قد يكون متعلقا بأسباب نفسية كالتّطير والحياء، والأعراف الاجتماعية فعادة ما تنزوي تلك الألفاظ ذات الدلالات القبيحة أو المتعلقة بالدنس والقدارة أو بالغريزة الجنسية أي ما يسمى باللامساس (Taboo) لصراحة تعبيرها وحدّتها فيه، فيعدل المتكلم عنها إلى ألفاظ أخرى أقل تصريحا ووضوحا[3].

–الحاجة: هناك نوع من التطور الدلالي كان سببه الحاجة إلى التجديد في التعبير، إذ يقصد إليه قصدا و يكون بعيدا عن التلقائية[4]. فالحاجة هي التي ألحت على الناس والعلماء على إيجاد ألفاظ تساير التقدم العلمي والحضاري الذي أصاب العرب في العصر العباسي مثلا، وهي ذاتها المجامع اللغوية في العصر الحديث لوضع ألفاظ تعبر عن الحاجات اليومية المتجددة.

–تغير دلالة الكلمات بتغير الشيء الذي تدل عليه سواء من حيث طبيعته أو عناصره أو وظيفته وكذا الشؤون الاجتماعية المتصلة به كلفظة القطار مثلا في اللغة العربية والبريد وغيرها.

---

[1]– ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص134.

[2]– ينظر، حاتم الصالح الضامن، علم اللغة، ص154.

[3]– ينظر، عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة، ص ص 224، 225.

[4]– ينظر، إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 136.

– وقد يعود إلى استعارة الألفاظ الأجنبية على الرغم من وجود نظير أصلي لها في اللغة المستعارة يعبّر عن نفس المعنى، فينزوي اللفظ الأصيل بذلك ليقتصر استعماله على مجال محدد أو وسط اجتماعي معيّن، في حين ينال اللفظ الأجنبي من السيادة ما يجعله محل تقدير واحترام مثل ما حدث مع الألفاظ الفارسية التي دخلت العربية كالسندس والإستبرق والديباج التي تفوقت على كلمة الحرير العربية[1].

[1]– ينظر، رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والمعجم، ص93–95.

المحاضرة السابعة: العلاقات الدلاليّة 1: (الترادف والتضاد)

تمهيد: تدخل الكلمات في أي لغة في نوعين من العلاقات، تجمعها فيما بينها وتربطها مع بعضها البعض، النوع الأول هو العلاقات التركيبيّة، وهي علاقات تجمع الكلمات مع بعضها في شكل خطي أفقي تتابعي كعلاقة الفعل بالفاعل وبالمفعول به، وعلاقة المبتدأ بالخبر؛ أي علاقة إسناديّة (مسند + مسند إليه)، أمّا النوع الثاني، فتدخل فيه الكلمات مع بعضها البعض في علاقة من حيث الدلالة، بمعنى أنّها ترتبط مع بعضها دلاليّا، ويصطلح على هذا النّوع بالعلاقات الدلاليّة، يهتم بالنوع الأول علم النّحو، أمّا النوع الثّاني؛ فهو من اهتمام علم الدلالة ولهذا النّوع أهمية كبيرة في اللغة العربية وذلك لمساهمتها في الإثراء اللغوي وتحقيق الاتساق والانسجام في النصوص اللغوية.

والعلاقات الدلالية بين المفردات في اللغة الواحدة متنوعة، منها علاقة الترادف، وعلاقة الاشتراك، وعلاقة التضاد...[1]، إذ تساهم هذه العلاقات الدلالية في تطوير اللغة وتنميتها وذلك بانتقال دلالة الكلمات من مدلول إلى آخر؛ بحيث تجمع بين أطراف النص وتربط بين متواليات (أو بعضها).

1- الترادف:

1-1- مفهوم الترادف لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور:

ردّف: الردْف: ما تبِعَ الشيءَ. وكل شيء تبِعَ شيئًا، فهو ردْفُهُ، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترّادف والجمع الرُّدافى؛ قال لبيد: عُذَافِرةٌ تَقَمَّصُ بالرُّدافَى، تَخَوَّفَها نُزُولي وارْتِحالي. ويقال: جاء القوم رُدافى أي بعضهم يتبع بعضًا. ويقال للحُداةِ الرُّدافى؛ وأنشد أبو عبيد للراعي:

وخُود، من اللاّئي تَسَمَّعْنَ بالضُّحى قَريضَ الرُّدافى بالغناء المهَوِّدِ.

وقيل: الرُّدافى الرَّديف. وهذا أمر ليس له رِدْفٌ. أي ليس له تَبِعةٌ. وأرْدَفَه أَمْرٌ: لغةٌ في رَدِفَه مثل تَبِعَهُ وأتْبَعَهُ بمعنًى؛ قال: خزيمة بن مالك ابن نهدٍ: إذا الجَوْزَاءُ أردفت الثُّرَيّا، ظنَنْتُ بآل فاطِمةَ الظُّنُونا. وترادف الشيءُ: تبِعَ بعضُه بعضًا. والترادفُ: التتابع. قال الأصمعي: تعاونوا عليه

[1]- ينظر، محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص145.

وترادفوا بمعنى. والترادُفُ: كناية عن فعل قبيح، مشتق من ذلك. ورَدِفَ الرجلَ وأرْدَفَهُ: رَكِبَ خَلْفَه، وارتدفَه خَلْفَه على الدابة. ورَدِيفُكَ: الذي يرادِفُكَ والجمع رُدفاء ورُدَافى، كالفُرَادى جمع الفريد[1].

وجاء في المعجم الوسيط: "رَدَفَهُ – رَدْفًا: رَكِبَ خَلْفَهُ و- تبِعَهُ و رَدَفَهُ أمْرٌ: دَهِمَهُ (أرْدَفَ): توالى وتتابع، (ترادَفا): تتابعا. و- رَكِبَ أحدُهما خلف الآخر.
و- تعاونا، وترادفت الكلمتان كان بينهما الترادف. (الترادفُ): ترادف الكلمتين أن تكونا بمعنى واحد[2].

(الرَّادِفَةُ): النفخة الثانية في الصُّور يوم القيامة وفي التنزيل العزيز: "**يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ**"[النازعات: الآية 07]. (ج) روادِف. وردف: هو رَديفه وردفُه، وقد رَدِفَهُ و أردفه وارتدفه وتردّفه : ركب خلفه. وترادفوا: تتابعوا[3].

من خلال هذين التعريف اللغوي للترادف نخلص إلى أنه يقصد به التتابع والتلاحق.

1-2- مفهوم الترادف اصطلاحا:

يعرف الترادف في الاصطلاح، بأنه يطلق على دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد، أو المعنى الواحد أو الدلالة الواحدة؛ حيث الترادف ما كان معناه واحدا وأسماؤه كثيرة وهو ضد المشترك أخذا من أن الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه، كالليث والأسد...

---

[1]- ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة(رَدَفَ)، مج9، تح: خالد رشيد القاضي، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص ص114،115.

[2]- ينظر، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة(رَدَفَ)، ص339.

[3]- ينظر، الزمخشري، أساس البلاغة، مادة(رَدَفَ)، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1998، ص348.

ومن هذا كله يتبين لنا كيف اصطلحوا على نسبة الألفاظ التي تتابع وتتوالى على معنى واحد أو مسمى واحد: (الترادف) وصارت هذه الظاهرة اللغوية تُعرف عند العلماء والدارسين بهذه التسمية اصطلاحًا[1].

وعليه فإن الترادف اصطلاحا يُقصد به الألفاظ المفردة الدالة على الشيء الواحد وهو ضد المشترك.

يستعمل الترادف بمعنى(المعنى نفسه) من الواضح أن لمجاميع كثيرة من الكلمات نفس المعنى من وجهة نظر صانع القواميس، إنها مترادفة أو مرادفات لبعضها البعض. وهذا ما يمكِّننا من تعريف مهرجان باحتفال، رغم أن هناك فائدة قليلة في هذه الطريقة إن كانت كلتا الكلمتين مجهولة للقارئ. ومن الطبيعي أن القواميس نادرًا ما تعتمد على الترادف فقط لكنها تضيف تفاصيل وصفية لتنوير القارئ. نستطيع في الواقع أن نعرِّف الترادف بأنه تضمين نسقي[2]، ومنه فإن مفهوم الترادف هو مرادفات المعاني لبعضها البعض.

وقد عرّفه الإمام فخر الدين الرازي: على أنه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد. قال: واحترزنا بالإفراد على الاسم والحَدِّ فليس مترادفين، وبوَحْدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارِم فإنهما دلاَّ على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدُهما على الذات والآخر على الصفة[3].

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الترادف يكمن في الألفاظ المترادفة التي تدل على الشيء الواحد وذلك بتعدد الألفاظ التي تدل على معنى واحد.

---

[1]- ينظر، حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د ط)، 1980، ص ص22،23.

[2]- ينظر، ف. بالمر، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، (د ط)، 1985، ص103.

[3]- ينظر، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج1 ، (د ط)، (د ت)، ص204.

1-3- أسباب وقوع الترادف:

لوقوع الترادف في اللغة عدّة أسباب يمكننا إجمالها في النقاط الآتيّة:[1]

- **فقدان الوصفية:** يقصد بالوصفيّة أنّه هناك ألفاظ كانت تدل في الماضي على أوصاف معيّنة لاعتبارات ما، لكن مع مرور الوقت توسع وكثر استعمالها لدى الناس، حتى تصبح تلك الصفات مختلطة بالأسماء، فقدت الوصفية وتقترب من الاسمية، حتى يصبح هذا الوصف اسما في بعضها على غرار مثلا كلمة: (المدام) كانت تستعمل بوصفها صفة للخمر؛ أي الذي أديم، وهي الآن تطلق على أنها اسم من أسماء الخمر.

- **اختلاف اللهجات:** لاختلاف اللهجات دور كبيرة في وقوع ظاهرة الترادف، اللغة العربية تقوم على عدّة لهجات مختلفة ومتعددة، وهذه اللهجات تختلف في تسميّة بعض المسمّيات؛ إذ قد يسمى الشيء الواحد في قبيلة بلفظ وعند قبيلة أخرى بلفظ آخر، ونتيجة للتأثير والتّأثر بين القبائل واختلاط العرب مع بعضهم البعض في حروبهم وأسواقهم تطغى بعض الألفاظ على بعض، ويحدث أن تتداخل لهجاتها مع بعضها، فيجري استعمالها لهذين الاسمين للمسمى الواحد، أو قد يأتي الجامع للغة فيثبت الاسمين للشيء الواحد، ما يؤدي إلى ظهور الترادف، ومن أمثلة ذلك: كلمة "السكين" التي تسمى بهذا الاسم لدى أهل مكة وغيرهم بذلك، لكنها لدى بعض القبائل العربيّة كقبيلة أزد يسمونها بـ"المدية". والأمر كذلك بالنسبة للإناء من الفخار الذي يسميه أهل مكة "برمة" وهو عند أهل البصرة "قدر".

- **التساهل في الاستعمال:** ويعني به عدم مراعاة دلالة الألفاظ الصحيحة، ممّا يؤدي إلى تداخلها مع بعض الألفاظ في حقلها الدلالي، مثل كلمة المائدة التي لا يقال لها في الأصل "مائدة" حتى يكون عليها طعام، وإلا فهي "خوان". وكذلك الأمر بالنسبة "للكأس" فهي إذا كان فيه شراب كأس، وإلا فهو "خوان". وكلمة الثرى التي تطلق على التراب الندي، وإلا فهو تراب إذا كان الأمر عكس ذلك.

---

[1]- ينظر، أحمد مطهري، ظاهرة الترادف في اللغة العربيّة بين اصطلاح اللفظ ووظيفة المفهوم، جسور المعرفة، الع 10، جوان 2017، ص 35-37

1-4- الآراء المقدمة حول الترادف: طرحت قضيّة الترادف عدّة آراء تجاذبتها بين مؤيد ومعارض لوجود هذه الفكرة أصلا في اللغة العربيّة، وبين متوسط بين هذا وذاك، وتتمثل هذا الآراء في الآتي:[1]

أ- المؤيدين لوجود فكرة الترادف في اللغة العربيّة وحججهم في ذلك: من بين أهم علماء العربيّة القدامى المؤيدين والمثبتين لوجود الترادف، نجد: سيبويه، الرماني، ابن خالويه، أما من المحدثين نذكر: علي الجارم، إبراهيم أنيس، يستند أصحاب هذا الرّأي على حجج عدّة كان منطلقها هو الاحتكام إلى وجود ألفاظ من هذا النوع في اللغة العربيّة:

-لو كان لكل لفظة معنى غير معنى اللفظة الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارته، وأهل اللغة إذا أرادوا أن يفسروا اللّب قالوا هو العقل.

-إن المتكلم يأتي بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة، كقول الشاعر: وهند أتى من دونها النأي والبعد، قالوا النأي هو البعد.

-الترادف لا يعني التشابه التام، إنما أن يقام لفظ مقام لفظ بمعان متقاربة يجمعها معنى واحد، من مثل الحسرة والحزن، الجلوس والقعود.

ب- الرافضون لوجود فكرة الترادف في اللغة العربيّة وحججهم في ذلك: إذا كان للترادف مؤيدون فله معارضون أيضا، حيث لم تلق هذه الفكرة ترحيبا من قبل مجموعة من علماء اللغة القدامى والمحدثين الذين قابلوها بالرّفض المطلق أمثال: ابن درستويه، ابن فارس، أبو علي الفارسي، أبو هلال العسكريّ، الخطابي، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من الحجج، نذكر منها على سبيل المثال:

- يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه لا يجوز أن يتعدد اللفظ والمعنى واحد، لأن في كل لفظة زيادة معنى ليست في الأخرى، حيث يؤكد ابن درستويه بأنه لا مجال لأن يختلف

[1]-ينظر، إيميل بعقوب، فقه اللغة العربيّة وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1، 1982، ص ص178، 179.

اللفظان والمعنى واحد. أما الخطابي فيرى بأن في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني وفق ما يؤكده بعض اللغويين لكنّ التمعن في الأمر يثبت عكس ذلك، لأن كل لفظة تمتلك خاصية معينة وسمة دلاليّة فارقة تميزها عن باقي الألفاظ.

– الشاهد على اختلاف الأسماء يوجب اختلاف في المعاني لأن الاسم يدل كالإشارة، فإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة عرف، وبالتالي الإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة.

5– شروط وقوع الترادف: انطلاقا من الآراء المقدمة سالفا لوجود الترادف من عدمه، وضع علماء اللغة مجموعة من الضوابط والشروط لوقع الترادف أهمها:[1]

– وجود التطابق التّام بين الكلمات يعدّ من الرّكائز الأساسيّة لقبول عمليّة التّرادف بين الكلمات.

– أن تكون الكلمات من لهجة واحدة أو عدّة لهجات متشابهة أو تداخل بين اللغات واقتراض لغة من لغة أخرى.

– ضرورة الاتحاد في العصر، فمسألة الاتحاد هذه من المسائل المهمّة لقبول عمليّة الترادف بين الكلمات.

– إنّ ظاهرة التّطور الصّوتي ظاهرة مخلة بشرط وجود الترادف بين الكلمات، كقولنا مثلا الصقر، والزقر، والسقر، فإحدى هذه الكلمات أصلا والباقي تطورا لها، فالترادف كظاهرة لغوية إذا استوفت حقها من هذه الشروط حقت ولو بالقدر القليل.

2– المشترك اللفظي:

2–1– المشترك اللفظي لغة:

والمشترك اللفظي في اللغة من: شرك: الشِّركُ: ظُلْمٌ عظيمٌ. والشِّرْكَةُ: مخالطة الشّريكين.

[1]– ينظر، أحمد مطهري، ظاهرة الترادف في اللغة العربيّة بين اصطلاح اللفظ ووظيفة المفهوم، ص 35–37.

واشْتَرَكْنَا بمعنى تشاركْنَا، وجمْعُ شريك: شُرَكَاءُ وأَشْراكُ. والطريقُ مُشْتَرَكٌ؛ أيْ الناسُ فيه شُرَكَاءُ، وكُلُ شيءٍ كان فيه القومُ سواءٌ فهو مشتركٌ[1].

عرّفه ابن منظور: شرك: الشَّرْكَةُ والشَّرِكة سواء: مخالطة الشريكين. يقال: اشتركنا بمعنى تَشَارَكْنا وقد اشترك الرجلان وتشارَكا وشارَكَ أحدهما الآخرْ.

طريق مشترك: يستوي فيه الناس. واسم مشْترك: تشترك فيه معانٍ كثيرة[2].

إذن فإن المشترك اللفظي لغة يعني كل ما هو مشترك ومستوي بمعنى التساوي.

2-2-اصطلاحا:

دار خلاف كبير بين علماء اللغة حول الاسم المشترك، فثمة من يؤيد وقوعه في اللغة في حين يمنع ذلك آخرون، لأن الغرض بالمواضعة عندهم (تمييز المعاني بالأسماء لينفع بها الأفهام. فلو وضعوا لفظة واحدة لشيء ولخلافه على البدل، لم يفهم بها أحدهما. وفي ذلك نقض الغرض بالمواضعة). فكان الاشتراك اللفظي عندهم أمر لا يستقيم مع تلك المواضعة[3].

من خلال ما سبق فالمشترك اللفظي، يعني دلالة الاسم الواحد لأشياء مختلفة، إما تحتوي فائدة واحدة، أو أكثر من فائدة، فالمشترك حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة واختلف الناس فيه، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع[4].

---

[1]- ينظر، الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مادة(ضدد)، ج2، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص327.

[2]- ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة(شَرَكَ)، مج7، ص ص87،88.

[3]- ينظر، علي حاتم الحسن، التفكير الدلالي عند المعتزلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002، ص149.

[4]- ينظر، فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص ص77، 78.

فالمشترك اللفظي: لفظ واحد له أكثر من معنى، وقد حددّه الأصوليون بقولهم: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.

وهو عند أبو عبيدة: ما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى. وهو مأخوذ من اسم كتابه الذي وضعه في المشترك وسماه "كتاب الاجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى"[1]. وعليه فإن المشترك اللفظي هو لفظ واحد له أكثر من معنى وأيضا يحمل معنى الاشتباه في اللفظ والاختلاف في المعنى.

وميّز العلماء بين مصطلحين اثنين المشترك اللفظي وتعدد المعنى، حيث ربطوا الأول باللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفتين، فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، مثل كلمة operation التي تستعمل للدلالة على الخطة العسكرية، وعلى العملية الجراحية، وعلى الصفقة المالية، ويسمى هذا النوع بوليزمي polysemy (كلمة واحدة – معنى متعدد)، أمّا النوع الثّاني ويسمى الهومونيمي homonymy (وربطوه بالكلمات متعددة ذات المعان متعددة). وكلمة sea بمعنى بحر وsee بمعنى يرى (لا يهم اختلاف الهجاء).

2-3-أسباب وقوع المشترط اللّفظي: حدّد علماء اللغة عدّة أسباب لوقوع المشترك اللفظي أهمها:[2]

- **اختلاف اللهجات العربيّة**: حيث جاء ألفاظ كثيرة في اللغة العربيّة من المشترك اللفظ نتيجة اختلاف استعمالات القبائل لها القبائل، وخير دليل على ذلك ما ضمته المعاجم العربيّة من ألفاظ من هذا النوع، مع اسناد كل معنى إلى القبيلة التي يستعمل فيها.

- **المجاز**: حيث انتقلت العديد من الألفاظ اللغويّة من معناها الأصلي الذي وضعت له إلى معاني أخرى مجازيّة لعلاقة ما بينها، فكثر استعمال هذه المعاني فيما بعد، حتى أصبح استعمال

[1]- أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، المؤسسة الجامعيّة الدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص114.

[2]- ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة، ص387.

هذا المجاز من قوة استعماله حقيقة، فيثبت للفظ معنيين لينتقل هذا المجاز ويتساوى مع المعنى الحقيق في الاستعمال ويصبح وكأنّه كذلك كلفظ (العين) التي هي على ثلاثة عشر وجها مثلا منها عين المطر، عين البئر، عين الجاسوس...إلخ.

– **التطور اللّغوي**: إذ يحدث أن تكون هناك كلمتين في الأصل مختلفتين في الشكل(الصورة) والمعنى، ثم تتطوّر بعض أصوات إحداهما مثلا، فتتفق بذلك مع الأخرى في الصورة التي تتحدان فيها، ويبقى الاختلاف في المعنى قائم ما ينتج عنه اشتراك لفظي؛ أي صارت لفظة واحدة مشتركة بين معنيين أو أكثر، مثل قولهم مر بمعنى أقدم ، ومرد الخبز بالماء بمعنى نقعه فيه، حيث تطورت الكلمة الثّانية التي كانت في الأصل "مرث"، لتتحول "الثاء" "دالا"، فتتحد صورة الكلمتين مع بقاء الاختلاف قائم في المعنى.

– **الاقتراض**: فدخول الألفاظ من لغات مختلفة إلى اللغة العربيّة، قد يصادفه تشابه أو اتفاق في الصورة مع كلمة عربيّة، لكنها ذات دلالة مختلفة معها، مثلما حدث في كلمة "السّكر" التي هي نقيض الصّحو، وكذا سدّ الشّق، فالمعنى الاول معنى عربيّا أمّا الثّني فمعرّب من الآرميّة.

– **التّطور الدلالي**؛ إذ حدث أن تطوّرت مجموعة من الألفاظ (دلالة الألفاظ الإسلاميّة) مثلا لتضيف معان جديدة للمعاني القديمة التي يمتلكها اللّفظ، مشكلة معها ما يعرف بالمشترك اللفظي على غرار كلمات: الكفر، الزكاة، الصلاة، الربا...إلخ.

2–4– رأي العلماء في المشترك اللفظي: انقسم العلماء على إلى قسمين حسب موقفهم من هذه الظاهرة اللغويّة، حيث ذهبوا بين مؤيد ومعارض له:

– **المؤيدون للظاهرة**: يمثل هذا الاتجاه جمهور كبير من علماء اللغة مجمعين على وجود المشترك اللفظي في اللّغة، مصنفين في ذلك كتبا تتناول هذه الظاهرة، وأقدم من تناول هذه الظاهرة كراع النّمل في كتابه المنجد في اللّغة وهو أقدم ما وصلنا عن المشترك اللفظي؛ إذ يحتوي على حوالي تسعمائة كلمة، والعميثل في كتابه المعنون "كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه"، يحتوي الكتاب على حوالي 200 كلمة، وسيبويه في كتابه "الكتاب" حيث ذكر ذلك في مقدمته: تحت مسمى "اتفاق اللّفظين واختلاف المعنيين"، وأبو عبيد في كتابه "الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في الألفاظ واختلف في المعنى"، الأصمعي، المبرد في "ما تفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"،

والخليل بن أحمد، أبو زيد الأنصاري السيوطي في المزهر وغيرهم[1]، وهذا ابن جني مثلا له إسهام فاعل في هذه الظاهرة الدلاليّة، فقد أشار إلى الاشتراك في الحروف والأسماء والأفعال؛ حيث يرى: بأنّ (من) و(لا) و(إن) ونحو ذلك لم يقتصر بها معنى واحد، كونها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء، من مثل التصدي الذي يعني ما يعرض الصّوت، وهو أيضا بدنُ الميّت، وهو طائر يخرج من رأس القتيل إذا لم يثأر بثأر كما يدّعي بعضهم، وهو أيضا الرّجل الجيّد الرّعيّة للمال... وما إلى ذلك من الشّورى، ونحوه من الأفعال المشترك قولنا: وجدت من الحزن، ووجدت في الغضب، ووجدت في الغنى..."[2]، وحجة هؤلاء أنّ الأسماء متناهيّة نتيجة تركبها من حروف متناهيّة، والمسميات غير متناهيّة، ولولا وجود المشترك لخلت الكثير من المسمّيات من الألفاظ الدّالة عليها، فالحاجة إذا هي التي اقتضت وجود هذه الظاهرة في اللغة.

- **الرافضون للمشترك**: لقد أنكر بعض اللغويين القدامى وجود المشترك اللفظي بين الكلمات كابن درستويه(ت347) وأبي علي الفارسي، حيث يرى أبو علي بأن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع، أو أصلا، بل يكون من لغات تداخلت، أو يكون نتيجة لاستعارة او مجاز حيث تستعمل بمعنى ما ثم تستعار لتعبر عن معنى آخر مجازا فتكثر فتصير بمنزلة الأصل[3]، "انطلقوا من مبدأ تنزيه اللغة عمّا يكون منشأ للبس والتعميّة وكأنهم يرون أنّ وظيفة اللغة هي الإفهام لا الإلباس، ولذا فهم يرفضون وجود المشترك بحجة أنه لا يفيد فهم المقصود على التّمام، وما كان كذلك يكون منشأ للفساد"[4].

---

[1]- ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص151.

[2]- عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص246.

[3]- ينظر، عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص246.

[4]- محمد محمد يونس على، المعنى وضلال المعنى، ص384.

المحاضرة الثامنة: العلاقات الدلاليّة 1: (التضاد، العموم والخصوص)

تمهيد: لقد حصر علماء اللغة إلى جانب الترادف والمشترك اللفظي ظواهر لغويّة أخرى لا تقلّ شأنا عن سابقتها في الدّرس اللّغوي، وعدّها من الموضوعات ذات العلاقة بدراسة المعنى عند اللغويين، وسادت الدراسات القديمة بما يخدم الغرض، ومن هذه العلاقات؛ علاقة التضاد والعموم والخصوص، وهو ما سنفص فيه في هذا الموضع.

1- التضاد

1-1- لغة: ورد في لسان العرب:

ضدَدْ: الليث: الضِّدُّ كل شيء ضادَّ شيئًا ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة والليل ضد النهار. ضدُ الشيء وضديدُهُ وضديدَتَهُ خلافُهُ[1].

(ضادَّهُ): خالفَهُ. و- كان له ضِدًا. و- بين الشَّيْئَيْنِ: جعل أحدَهما ضدَّ الآخر.

(تَضَادَّ) الأَمران: كان أحدهما ضِدَّ الآخر.

(الضِّدُّ): المخالف والمنافي. و- المِثلُ والنظيرُ والكُفْءُ.(ج) أضْدَادٌ. ويقال: هذا اللفظ من الأضداد: من المفردات الدالة على معْنَيَيْن مُتَباينين. كالجَوْنِ لِلْأَسْوَدِ والأَبْيضِ.

(الضَّدِيدُ).الضِّدُّ.(ج) أضْدادٌ.

(المتضادَّان): (في المنطق): اللذان لا يجتمعان. وقد يرتفعان. كالأَبْيَضِ والأَسْوَدِ[2].

من خلال التعريفات اللغوية السابقة نستخلص أن المعنى اللغوي لكلمة التضاد هي أن يكون الشيء نقيض شيء آخر ومخالفا له.

---

[1]- ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مادة(ضدّد)، مج8، ص30.

[2]- ينظر، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص536.

2-اصطلاحا:

ويعرّف علماء العربية القدماء التضاد في الاصطلاح بأنه: الكلمات التي تؤدي دلالتين بلفظ واحد. فهو إذا هو إطلاق اللفظ الواحد على المعنى وضده، نحو كلمة المولى التي تعني الخادم والسيد وكلمة الجون التي تعني الأبيض والأسود، ويدرج علماء اللغة القدامى هذا النوع من الألفاظ ضمن المشترك اللّفظي.

وقد ذهب المحدثون مذهبا آخر في تعريفهم لهذا المصطلح، إذ ينظرون إليه نظرة مغايرة لنظرة القدماء، فالتضاد لديهم هو عبارة عن وجود لفظين يختلفان لفظا ويتضادان معنى، كالقصير مقابل الطويل، والجميل مقابل القبيح، في حين يعرف عند القدامى باللفظ المستعمل في معنيين متضادين، كالسعفة التي تطلق على الظلام والنور، وغيرها من الأمثلة الأخرى، وهو ما سمي لدى المحدثين بالأضداد على ما بينهما من اتصال[1].

1-2-أنواع التضاد: لتضاد عدّة أنواع أهمّها:[2]

- **التضاد الحاد:** وهو التضاد غير المتدرج كقولنا مثلا(حي، ميت) فهذين الكلمتين متقابلتين في الدلالة مع انتفاء أحد طرفي التقابل أو بالأحرى استحالة التقائهما.

- **التضاد المتدرج:** وهو التضاد الذي يكون بين كلمتيه وسط بمعنى أن شيئا قد لا ينطبق عليه أحدهما، مثل قولنا: بارد، دافئ، فاتر، ساخن، حار. فين بارد وحار تدرج من حيث الدرجة مثلا.

- **تضاد التضايف:** أو الإضافة، وهو عبارة عن نسبة بين معنيين كل واحد منهما مرتبط بالآخر فلا يتحقق أحدهما إلاّ بشرط تحقق الآخر، كالأبوة والبنوة، حيث لا يدرك الأبوة إلاّ بإدراك البنوة.

---

[1]- ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص393.

[2]_ ينظر، ياسمين سعد موسى، بسمة عودة الرواشدة، العلاقات الدلاليّة في كتاب الأصمعي، دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة الأردنيّة، مج 42، ع1، 2015، صص191، 192

- **التنافر أو التخالف:** وهو النسبة بين معنى وآخر من حيث إمكانيّة اجتماعهما أو ارتفاعهما، مع اتحاد الزمان والمكان(يمكن اجتماعهما في نفس الزمان أو في نفس المكان) كقولنا (أكل وباع).

1-3- رأي علماء اللغة في وقوع الأضداد: انقسم العلماء في موقفهم من التضاد إلى قسمين بين مؤيد وعارض

- المؤيدون لوقوعه: ويرون بوقوعه في كلام العرب، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث عقدا بابا في كتاب الغريب المصنف وأسماء (الاضداد)، وابن قتيبة في كتاب أدب الكاتب حيث أرفد له باب أسماه "باب تسميّة المتضادين باسم واحد"، وقطرب، والأصمعي، والتوزي، وابن السّكيت، وأبو حاتم السجستاني، وأبو بكر الأنباري، وابن الدهان، والصاغاني، وثعلب، وابن خالويه، وابن فارس، وغيرهم، وتقريبا كلهم ألفوا كتبا في هذا المجال[1].

- المعارضون: وينكرون وجوده في اللغة، من بينهم ابن درستويه، أشدّ علماء اللغة معارضة لهذه الظواهر اللّغويّة، وكان رفضه هذا باديا من خلال كتاب له أسماه "إبطال الأضداد"، كما نجد أيضا الأمدي من خلال كتاب له أنكر فيه وجود التضاد بعنوان "الحروف من الأصول في الأضداد"... وغيرهم[2].

في حين يذهب كل من ابن دريد، وقطرب والأصمعي وابن السّكيت والصاغاني وغيرهم إلى أنّ التضاد موجود في اللغة بشرط تعدّد الوضع، إذ ليس من المعقول أن تضع القبيلة الواحدة اللفظ لمعنيين متقابلين، لأنّ هذا ينأى عن الوضع الحاكم، بل المعقول أن تضع قبيلة اللفظ لمعنى وقبيلة أخرى لمعنى آخر متقابل معه، فيثبت اللفظ للمعنيين فيعلم لدى القبيلتين، وهكذا كالسّدفة التي هي الظلام عند تميم، والضوء عند قيس، وقد ميّز المحدثون بين مثل هذه الكلمات على نحو يخرجها من دائرة الأضداد، وذلك وفقا لما يلي:[3]

---

[1]- ينظر، حاتم صالح الضامن، علم اللّغة، بيت الحكمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د ط)، 1989، ص78.

[2]- ينظر، عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص247.

[3]- ينظر، محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 153

- تبين المعنى المركب الدال على نفسه، فعندما نجد (الجون) للدلالة على الأبيض والأسود في وصف الحمار الوحشي لأنه مخطط لا أقل ولا أكثر.
- التمييز بين التراكيب على اختلاف حروف الجر، فالفعل رغب مثلا ليس في ضده فحين نقل (رغب في) له دلالة تختلف علن (رغب عن).
- مراعاة دلالة بعض الألفاظ على العموم ككلمة (إنسان) تدل على الرجال كما تدل على النساء كما تدل على الكبار والصغار أيضا، فليس من المعقول أن نقيم بين هذه الدلالة علاقة ضديّة وهي قائمة على العموم.
- وجود معنيين مختلفين للحدث الواحد بسب رؤيتين مختلفتين للحدث نفسه، فالفعل (فتح) مثلا حين يقال فتحت القنطرة، فهي فتحت لمرور السفن، فهي في نفس الوقت غلق أمام السيارات.

أسباب وجود الأضداد: لوجود الأضداد عدّة عوامل وأسباب نذكر منها:[1]

- دلالة اللفظ أول ما وضع على معنى عام يشترك فيه الضّدان، ثم يؤول إلى التخصص في لهجة ما، كما يتخصص في لهجة أخرى إلى النقيض ما يؤدي إلى ظهور التضاد بين هذين الكلمتين.
- انتقال اللفظ من المعنى الأصليّ إلى معنى مجازيّ؛ إذ قد يكون عند قوم ما أو قبيلة معيّة لمعنى حقيقي، ثم يستعمل لديهم أو لدى غيرهم لمعنى آخر مجازي، فيثبت النقيضين معا من باب التضاد، كإطلاق "السليم" على "المعافى" وعلى "الملدوغ" أيضا من باب الإطلاق المجازي.
- تعدد اللهجات واختلاف القبائل العربيّة في التسميّة، كلفظ السّدفة التي تستعمل عن بني تميم بمعنى الظلمة، وعند قيس بمعنى الضوء، وكذلك الأمر بالنسبة للفظ "سجد" التي تعني عند طيء "انتصب"، وعند سائر القبائل الأخرى "انحنى".
- الخوف من الحسد أو التطير، وهذين العاملين من أهم العوامل لوجود ظاهرة التضاد لدى العرب، لشيوع فكرتي العين والحسد لديهم، وبالتالي يلجؤون لاستعمال اللفظ بمعناه الضديّ على غرار تسميّة الفرس الجميلة بـ"الشوهاء"، وكذلك الأمر للفرس القبيحة.

[1]- ينظر، حمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص ص396، 397.

- المجاز أو الاستعارة، كإطلاق لفظ الأمة على الفرد وعلى الجماعة أيضا، من باب المجاز لعظمة شأنه أو لرجاحة عقله...
- استعمال الصيغة الصرفيّة لمعنيين متضادين، كصيغة "فَعولٌ" التي تستعمل في بعض الأحيان بمعنى "مَفْعولٌ"، كقولنا رسول بمعنى مرسل، وناقة سلوب بمعنى مسلوبة الولد، كما ينتج أيضا عن التطور الصوتي الذي يلحق أصول الكلمات كالإبدال، أو الحذف أو الزيادة، فيضحي هذا اللفظ متحدا مع لفظ آخ متضاد معه في المعنى.

2-الاشتمال (التّضمين، العموم): علاقة الاشتمال من أهمّ العلاقات في المعنى التّركيبي؛ ويختلف عن التّرادف في أنّ التّضمين يكون لطرف واحد من دون الآخر، كأن يشتمل لفظ على اللّفظ الآخر في حين اللّفظ الآخر يكون في أعلى التّصنيف التّفريعي (التّصنيفي)، كما في لفظ (الشّجر) الذي ينتمي إلى فصيلة أعلى هي (النبات)، فالشّجر متضمّن لمعنى النبات لاشتماله عليه. ومن الاشتمال نوع أطلق عليه اسم (الجزئيات المتداخلة) الذي يقصد بها مجموعة الألفاظ التي كلّ منها متضمّن مثل: ثانيّة – دقيقة- ساعة- يوم – أسبوع – شهر –سنة-، فالثّانيّة واقعة ضمن ما بعدها وهي الدقيقة، والدقيقة، واقعة أيضا ضمن ما بعدها، وهي السّاعة وهي الأمر كذلك.[1] وهذا ما ينطبق على فرس مثلا وحيوان؛ فلفظ فرس يتضمّن معنى حيوان في حين لفظ حيوان تنتمي إلى تصنيف أعلى من فصيلة حيوان. وبالتّالي يكون اللّفظ المتضمّن في هذا التّقسيم يسمّى: اللّفظ الأعمّ، والكلمة الرّئيسيّة، والكلمة الغطاء، واللّكسيم الرّئيسي، والكلمة المتضمّنة، والمصنّف [2].

4- علاقة الجزء بالكلّ: علاقة الجزء بالكلّ كعلاقة اليد بالجسم؛ فاليد جزء من الجسم. والفرق واضح بين علاقة الاشتمال وعلاقة الجزء بالكلّ؛ فالإنسان نوع من الحيوان لا جزء منه، واليد جزء من الجسم لا نوع منه. وجدير بالذّكر أنّ للعلاقات خاصيّة التّعدي؛ فيتعدّى بالتّالي جزء الجزء إلى الكلّ، وكذا خاصيّة التّناظر؛ فإذا كان الفعل (أكل) يقابل الفعل (تقيّأ)؛ بالتّالي يكون الفعل (تقيّأ) يقابل الفعل (أكل)، و(بال) يقابل (شرب)، وإذا كان الفعل (بلع) يرادف الفعل (سرط)؛ فالفعل (سرط) يرادف الفعل (بلع)؛ والخلاصة أنّ بعض العلاقات تجري فيها

[1]- ينظر، ياسمين سعد موسى، بسمة عودة الرواشدة، العلاقات الدلاليّة في كتاب الأصمعي، ص191

[2]- ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ص99، 100

خاصّيّة التّعدية، وبعضها الآخر تجري فيه خاصّيّة التّناظر؛ لذلك يمكن أن نجد أصناف التّكافؤ كما في الجبر ضمن نظريّة المجموعات[1].

المحاضرة التاسعة: نظريّة الحقول الدلاليّة

1- مفهوم النظريّة: تعدّ نظريّة الحقول الدلاليّة من أهم نظريات التحليل الدلالي، التي أسهمت في تحديد الدلالة وفروقاتها بطريقة محكّمة ومنظمة وموضوعيّة، وعرّف أحمد مختار عمر الحقل الدلالي في قوله "الحقل الدلالي Semantic field أو الحقل المعجمي Lexical field هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية. فهي تقع ضمن المصطلح العام "لون" وتضم ألفاظا مثل: أحمر-أزرق-أصفر-أخضر-أبيض ..."[2]، فالحقل الدلالي إذا هو عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تدرج تحت إطار عام يجمعها أو معنى عام يضمها، ولتحديد دلالة كلمة لا يكون إلا من خلال ربطها بسابقتها ولاحقتها في الحقل الذي تنتمي إليه.

وينظر إليه "ستيفن أولمان "على أنّه عبارة عن قطاع متكامل من المادة اللغوية، يعبر عن مجال معين من الخبرة الإنسانيّة، وليس بعيد عن هذا نجد "جون ليونز" الذي يرى بأنه عبارة عن مجموعة جزئية لمفردات اللغة. حيث اتسع في مفهومه ليشمل الألفاظ المترادفة ، وكذا الألفاظ المتضادة والاشتقاقيّة أيضا[3].

تعود جذور هذه النّظريّة إلى الفلسفة اليونانيّة القديمة، لكن كنظريّة لم ترس دعائمها إلاّ في الحصر الحديث مع علماء سويسريون وألمان وفرنسيين أمثال فاردينان دي سوسير، ونظرته البنوية الذي تحدث من خلالها عن علاقات التداعي التي تنشأ بين الكلمات مثل (ارتاب وخشي

---

[1]- ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص101.

[2]- المرجع نفسه، ص80.

[3]-ينظر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وخاف)، وذهب إلى أنها محددة بمحيطها وسياقها، شأنها في ذلك شأن قطعة الفارس في لعبة الشطرنج التي لا تستمد قيمتها إلا من خلال تواجدها في عالقة مع القطع الأخرى، ليكون بذلك من اللسانيين الأوائل الذين التفتوا لمثل هذه العلاقة بين الكلمات[1].

لكن أول من أرسى دعائمها كنظريّة في التحليل الدلاليّ، هو العالم الألماني جاست تريير(Jost Trier) من خلال كتابه المفردات الألمانيّة في المقياس التصوري للإدراك"، الذي قام فيه بتجميع الأفكار بطريقة متماسكة لهذه الفرضيّة وذلك سنة 1934، مقدما دراسة مفاهميّة لألفاظ المعرفة في اللغة الألمانيّة الممتدة ما بين 1200 إلى غاية 1300، لا حظ خلالاها بأن الحقل المفهومي الذي كان طاغيا خلال 1200 كان يطغي عليه حقل معجمي متكون من ثلاث معاني عامة هي الحكم، والفن، والصيغة، لكن تغير مع مرور الزمن ليصبح مندرجا تحت حقل معجميّ مشتمل على: الفن، الصيغة، والمعرفة، حيث حدث تغيير في معاني الكلمات الثلاث ضمن تحديد كلّي لبنية الكلمة ولرؤية العالم التي تعبّر عنها وتعكسها.[2]

2- مبادئها: لنظريّة الحقوق الدلاليّة عدّة مبادئ لا يمكن لحقل أن يقوم إلاّ بها يمكننا إجمالها في النقاط الآتيّة:[3]

- ليس هناك وحدة لغويّة لا تنتمي لحقل.
- ليس هناك وحدة لغويّة تنتمي لأكثر من حقل.
- لا يجب أغفال السيّاق في التي ترد فيه الكلمة.
- يستحيل دراسة المفردة خارج تركيبها.

---

[1]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيّات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، (د ت)، ص303.

[2]- ينظر، عمار شلواي، درعيات أبو العلاء- دراسة دلاليّة، الألفاظ الخاصة بالإنسان وحياته الاجتماعيّة والاقتصادي، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة بسكرة، 1990، ص31.

[3]-ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص80

3-أقسامها: اختلف الباحثون في تقسيماتهم للحقول الدلاليّة كل حسب نظرته، وكلّ حسب توجهه الخاص، ومرجعيّته الفكريّة؛ إذ نجد مثلا ستيفن أولمان يقسّمه إلى ثلاثة أقسام:[1]

- حقول محسوسة متصلة كحقل الألوان، والعناصر التي تشكّل حقلا متلاحما.
- حقول منفصلة محسوسة، كحقل القرابة والأسر.
- حقول تجريبيّة مفهوميّة، (عالم الأفكار).

أمّا فردينان دي سوسير فقد قسّمها على اعتبار علقتين؛ القسم الأول قائم على علاقة مبنيّة على معايير صوتيّة، مثل كلمة تعليم توحي بكلمات أخرى مشتقة منها على غرار: تعلم، علم...، أمّا القسم الثّاني فقائم على علاقات مبنيّة على معايير دلاليّة، فكلمة تعيلم، توحي أيضا بكلمات أخرى مثل تربيّة، تعلم، تكوين...، لتظهر بعده نظريات أخرى رائدة في استنباط العلاقات الدلاليّة بين الكلمات بالاستناد على معايير أخرى نذكر منها:[2]

- تصنيف الحقول الدلاليّة بالاستناد على علاقات دلاليّة مثل التضاد، التقابل مثل نهار/ ليل، موت/ حياة.
- تصنيف حقول دلاليّة بالاعتماد على علاقة الترادف، كقولنا مثلا أم ووالدة.
- تصنيف حقول دلاليّة باعتبار العلاقات التركيبّة بين الأدلّة اللغويّة، كنسبة الفرد إلى الجنس، وخضوع الجزء إلى الكلّ، والخاص للعام، مثل: رأس/ جسم، محمد، رجال.
- وضع علاقات دلاليّة بناء على الاشتمال، مثل فرس حيوان.
- تصنيف حقول دلاليّة انطلاقا من الأوزان الاشتقاقيّة، وهذا النوع موجود في اللغة العربيّة بصورة أوضح، تصنف فيه الكلمات بناء على قرابة الكلمات في ضوء

[1]- ينظر، عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص187.

[2]- عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص ص75، 76.

العلامات الصّرفيّة التي تعد سيمة صوريّة دلاليّة مشتركة بينها داخل الحقل، فصيغة فِعالة مثلا: التي تدل على الصنائع، حدادة، نجارة حلاقة، جزارة.[1]

انطلاقا من هذ التصنيفات السابقة، يمكننا تحديد العلاقات القائمة التي مكن أن نحدّد العلاقات التي تقوم عليها الحقول الدلاليّة فيما يلي:

- علاقة الترادف
- علاقة التنافر
- علاقة المشترك اللفظي.
- علاقة التضاد
- علاقة الجزء الكل بالجزء.
- علاقة الاشتمال أو التضمين.

5- نظريّة الحقول الدلاليّة في الفكر العربي التراثيّ:

إذا كانت نظريّة الحقول الدلاليّة كما أشرنا سالفا حديثة الظهور، فهذا لا يعني بأنها نظرية ليس لها جذور في الفكر التراثي؛ إذ نلمس لها عدة ملامح في التراث العربي القديم؛ بداية بالأصوليين والمفسرين واللغويين، وذلك من خلال تلك المصنفات التي خلّفوها لنا في المجال سواء إن كانت معاجم أو رسائل لغويّة؛ حيث ألفوا معاجم لغوية عامة، ومعاجم المعاني على وجه الخصوص. وكانت معاجم المعاني في البداية عبارة عن رسائل صغيرة في موضوعات مختلفة، إذ كل موضوع يضم مجموعة من الألفاظ يجمعها مشترك لفظي، وأخرى خاصة بالألفاظ المتضادة أو المترادفة، والموضوع بمثابة الوعاء الذي تصب في الكلمات، التي تدخل ضمن معنى واحد، حيث كانت الانطلاقة بجمع مفردات اللغة كيفما اتفق، ثم جمعوا الكلمات المتعلقة بموضوع واحد

[1]- شاكر سلام، مدخل إلى علم الدلالة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1992، ص46.

كتب، سمّيت بكتب الموضوعات، وبعدها ظهرت المعاجم بدقة وعلمية وحسن الترتيب والتبويب، كمعجم العين للخليل.

وانطلاقا من المعطيات السابقة لا يمكن بشكل أو بآخر إنكار أن العرب القدامى، قد فطنوا إلى تصنيف الألفاظ في حقول دلالية منذ وقت مبكر، بالرغم من عدم استعمالهم للمصطلح على ما هو عند العلماء الغربيين؛ إذ يقول أحمد مختار عمر: "يلفت النظر- إلى حد كبير- الشبه الواضح بين معاجم الحقول الدلالية الحديثة ومعاجم الموضوعات القديمة(في اللغة العربية) فكلاهما يقسم الأشياء إلى موضوعات وكلاهما يعالج الكلمات تحت كل موضوع، وكلاهما قد سبق بنوع من التأليف الجزئي المتمثل في جمع الكلمات الخاصة بموضوع واحد ودراستها تحت عنوان واحد"[1].

ولعلّ من أشهر المؤلفات حول الموضوع الواحد التي تجلّت فيها فكرة الحقل، نجد كتب خلق الإنسان؛ ككتاب الأصمعي (216هـ)، الذي تناول فيه أحوال الإنسان قبل ولادته، ثم وصف جسم الإنسان كاملا، وغيرها. كتب الحيوان؛ ككتابي الإبل للأصمعي الذي تناول فيه أسماء الإبل وألوانها وأمراضها، وكتاب الخيل أيضا. أمّا من المعاجم فنجد، الألفاظ الكتابيّة للهمداني، المخصص لابن سيّدة، وفقه اللغة العربيّة للثعالبي، والكتب في هذا المجال كثيرة، ما ينبئ عن فطنة ودقة علماء العربيّة القدامى في تعاملهم مع الألفاظ ودلالتها.

[1]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص108.

المحاضرة العاشرة: نظريّات التحليل الدلالي1: النظريّة التحليليّة

1- نظريّة التحليل التكويني نشأتها وتطورها: يعرف التحليل التكوينيanalysis Componential على أنّه "منهج في دراسة المعنى يحلل الكلمات إلى مجموعة من الملامح الدلالية أو التكوينيّة"[1]، حيث يعتقد بعض الباحثين بأنَّ العلاقات بين الكلمات مؤسّسة أو مبنية بوحدات دلالية صغرى، وأنَّ مضمون الكلمة وحدة قابلة للتقسيم والتحليل، بل يتألّف من عدّة عناصر أو مقوّمات دلالية منتظمة وفق قواعد محدّدة.

وقد قدم كاتز وفودوو تحليلاً مميزاً للكلمات ودلالاتها وأحصيا في ذلك ثلاثة عناصر اتخذت كمفاتيح للتحليل، وتحديد المؤلفات التي تشكل الكلمة، وذلك من أجل تعيين دلالتها، وتتمثل هذه العناصر في المحدِّد النحوي، والمحدِّد الدلالي، والمميز. وتكمن أهمية هذه النظرية في طابعها الوظيفي، حيث تستخدم في كثير من مجالات اللغة، كالمجاز والترادف، والمشترك اللفظي، ولأن نظرية الحقول الدلالية، تهتم بالنمط التصنيفي للكلمات ودلالاتها بناء على تحليل تفريعي للصيغة، فإنها تلتقي مع النظرية التحليلية التي تعنى بتحديد مؤلفات الكلمة عبر خصائصها ومميزاتها الداخلية، فالمحدد الدلالي يقوم بتخصيص معنى شامل لكل تركيب، انطلاقاً من الدلالات الفردية للمرفيمات التي تؤلفه وتبعاً للطريقة التي تتألف بها هذه المرفيمات[2].

ينصب اهتمام هذه النظريّة إذا على تحليل معاني الكلمات إلى عناصر ومكونات، حيث اتخذت من المكونات الثلاث، كما سلف الذكر، (المحدد النحوي والمحدد الدلالي والصفة المميزة) أساساً ثلاثياً للتحليل التكويني للكلمات:[3]

---

[1]- إبراهيم الدسوقي، التحليل التكويني ودراسة المعنى، (د ط)، 2015،

[2]- ينظر، ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، ص 213، ينظر أيضا أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص126.

[3]- ينظر أيضا أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص126

- **المحدد النحوي**: يقوم بوظيفة التمييز بين دلالتين لصفة واحدة، تأخذ إحداهما في التركيب وظيفة (الفعلية) وتأخذ الأخرى وظيفة (الفاعلية).

- **المحدد الدلالي**: يقوم بتخصيص معنى شامل للتراكيب انطلاقاً من الدلالات الفردية للمرفيمات التي تؤلف هذا التركيب.

- **والصفة المميِّزَة (المميّز)**: تشرف على التمييز الدلالي بإبراز العلاقات الواقعة بين الوحدات المميَّزة.

2- تحليل المعنى إلى عناصر تكوينية: يعدّ تحليل المعنى إلى عناصر تكوينيّة امتدادا لنظرية الحقول الدلالية؛ حيث يلجأ الباحث إلى استخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية والتمييز بين أفراده من جهة أخرى[1]. ويقوم هذا التحليل على مجموعة من الخطوات الإجرائية هي:

- استخلاص مجموعة من المعاني التي تشكل مجالا دلاليا خاصا نتيجة تقاسمها عناصر تكوينية مشتركة (أب، أم، ابن، بنت، أخت، عم...) (كائن بشري يتصل بالآخر عن طريق الدم أو المصاهرة).

- تقرير الملامح التي تستخدم لتحديد المحتويات التي تستعمل للتمييز (الجنس، الجيل، الانحدار والمباشرة وقرابة، الدم والمصاهرة).

- تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدة، فمعنى (أب) يتميز بملامح أو مكونات كذا وكذا .

- وضع الملامح إما في شكل مشجر أو شكل جدول، فلو أخذنا ألفاظ القرابة مثلا يمكننا أن نحدد ملامحها الدلاليّة كالآتي: الجنس أولا ذكر أو أنثى، ثم الجيل (الجيل نفسه/ قبله/ بعده)، ثم

[1]- ينظر، محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار الكتب، قاهرة، 1998، ص 203.

بعد ذلك ننتقل إلى الانحدار(قرابة مباشرة أو غير مباشرة)، وأخيرا نحدد نوع القرابة(بالدم أو بالمصاهرة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

3- جدول يحدد المكونات التشخيصية لكل معنى على حدى لألفاظ القرابة:

المكونات الشخصية	أب	أم	عم	عمة	أخ	أحت	ابن	ابنة	ابن العم	زوجة
الجنس: ذكر / أنثى	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث	ذ	ث
الجيل: 1+ / 1- / نفسه	1+	1+	1+	1+	نفسه	نفسه	1-	1-	نفسه	نفسه
الاتصال: مباشر / 1+ / 1-	م	م	1+	1+	1+	1+	م	م	2+	م
القرابة: دم : م / مصاهرة : ص	د	د	د	د	د	د	د	د	د	ص

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه يمكن أن نحدد معنى الأب مثلا، فهو ذكر، من جيل سابق، وقرابته قرابة مباشرة، وهي قرابة دم. كما يمكن أن نحدد معنى الزوجة بأنها أنثى من الجيل نفسه (وهذا هو الأصل)، وهي قرابة مباشرة، ويمكن الاستزادة من حيث الأمثلة والتوضيح بالعودة إلى كتاب علم الدلالة لأحمد مختار عمر.

وهذه هي نظريّة التحليل التكوينإذا في تعاملها مع معاني الكلمات التي تنتمي إلى حقل دلاليّ واحد، انطلاقا من تحديد العلاقات التي تتحكم فيها، وكذا السمات المشتركة التي تمكن تحديد الصفة التمييزيّة بينها.

المحاضرة الحاديّة عشر: نظريات التحليل الدلالي2 النّظريّة السّياقيّة

1- النّظريّة السّياقيّة: (La Théorie De Contexte) نشأتها وتطوّرها:

عُرفت هذه النظرية كما يرى أحمد مختار عمر بما يسمى بـ"المنهج السياقي"(Approach Contexte)أو المنهج العلمي(Approach Operationnel) وتزعم هذا الاتجاه البحث الإنجليزي فيرث، الذي أكد في نظريته على الوظيفة الاجتماعية للغة*، التي انصبت حولها جل اهتمام هذه النظرية، وكذا تأكيده على استعمال الكلمة في اللغة، حيث اعتبر أن معنى الكلمة لا يكون إلا من خلال تسييق الكلمة، أي وضعها في سياق معين[1].

وأصبحت هذه النظرية، تمثل أصدق نموذج تتجلى فيه إسهامات الباحثين اللغويين الإنجليز الذين حاولوا تجاوز النقص الذي اعترى النظريات السابقة، التي وقفت عند عتبة الداخل فقط وإقصائها للظروف المحيطة بالحدث الكلامي، وهذا ما أكده "جيفري سامسون" حين صرح بأن هذه النظرية تقوم على إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط الذي يتضمن الأحداث الكلامية. فالقول إن الإدراك اللغوي والمعرفي يحصلان عندما تنتقل الأفكار من رأس المتكلم إلى السامع، ليس سوى خرافة مظللة. [2]

فأخذ فيرث بمفهوم "السياق"، لم يكن إلا بعد رحلة بحث وتقصي قضاها ،كان متأثرا فيها بالباحث الأنثربولوجي البولندي "برونسلاف مالينوفسكي" (Malinowiski.B) الذي

كانت أبحاثه نقطة انطلاق فيرث الحقيقية؛ إذ استفاد من منها استفادة عظمى، وأخذ عنه فكرة "سياق الحال"، التي بلورها "مالينوفسكي" أثناء بحثه المقدم عن أهالي جزر "تروبرياند

---

[1]- ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

[2]- نظر، جيفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (د ط)، 1997، ص238

(Trobrian) أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان له فيها "دور كبير في تغيير النظر إلى اللغة عندما أدرك أثناء دراسته التي قدمها لبعض المجتمعات البدائية(الفطرية)(...) أن دراسته هذه لا تصح دون معرفة وظيفة اللغة داخل المجتمع، ومن هنا كانت نظريته الهامة في اللغة، إذ وصل بعد دراسته لأمثال هذه المجتمعات إلى أن وظيفة اللغة لا تكمن في كونها مجرد وسيلة للتفاهم أو التواصل، بل أنها جزء من السلوك الإنساني.[1]

ومن هنا أصبح يعني دراسة اللّغة كأداة اجتماعية تتعلّق بالفرد والمجتمع معا، لا بالفرد فقط، ولا باعتبارها معزولة عن بقية المؤثرات الخارجية؛ نفسية كانت أو اجتماعية... إلخ؛ أي أن دراسة اللّغة أو الوحدة اللّغوية لا يكون إلاّ من خلال تحليل السياقات التي ترد فيها، لأن "الكلام ليس أقوالا بل أفعالا تحتوي الحدث الكلامي والقضايا المادية المحيطة بالنّص المنطوق والمكتوب"[2]، وأصبح السياق كما أكده "ستيفن أولمان"؛ "على هذا التفسير ينبغي أن يشمل على- لا الكلمات والجمل الحقيقة السابقة واللاّحقة فحسب- بل والقطعة كلّها والكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللّغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن"[3]، "فالسيّاق" في نظر "فيرث"، يعد جزء من أدوات عالم اللّغة، مثله مثل بقية المكونات والفصائل الأخرى النّحوية والصوتية...، الّتي يستخدمها في تحليله ودراسته ليبدو أفضل مستخدم، باعتباره تنظيما تخطيطيا مناسبا يتوافق وأحداث اللّغة.

2-مفهوم السّياق: يعني: "الوحدات اللغوية التي تسبق أو تلي وحدة معينة" أو "مجموعة الظروف الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء دراسة العلاقات المتواجدة بين الظواهر

---

[1]- ينظر، محمود السعران، اللغة والمجتمع رأي ومنهج، الإسكندرية، ط2، 1963، ص1

[2]- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية،، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، (د ط) ص2.

[3]- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، ص6

اللغوية والاجتماعية، والتي تعرف بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغوي، أو سياق الحال"Situation De Contexte".[1]

لقد كان اللغويون المحدثون أكثر التفاتا من غيرهم إلى كل من السياق والمقام في تحديد الدلالة، وذلك لإدراكهم أن المعنى المعجمي يتسم بالتعدد والاحتمال؛ فتعدد احتمالات القصد يؤدي إلى تعدد المعنى، وأن تعدد احتمالات المعنى يقود إلى تعدد احتمالات القصد، ولهذا يرى "فيرث (Firth) أن المعنى لا يتكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة، لأن معظم الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها"[2]، لأن قوة الكلمة التعبيرية والدلالية لا تأتي من معناها المعجمي فقط، كونه يتسم بالاحتمال فضفاضا ومطلقا، وإنما يأتي من السياق اللغوي الذي يرد فيه أو يُحتمَلُ تَأديتَها، لهذا يبقى معنى الكلمة المراد مرتبطا بأدائه في سياق ما لأنه يقدم إضافة إلى معناها المعجمي قيما دلالية محددة.[3]

2- أنواع السّياق:

والسياق حسب علماء اللغة ينقسم إلى أنواع عدة، تعمل متكاملة في تحديد معاني الكلمات التالية:

- **السياق اللغوي:** وهو البيئة اللغوية التي تحيط بجزئيات الكلام من مفردات وجمل وخطاب، أو هو كل ما يحيط بالكلمة من عناصر لغوية. ولهذا نجده يشتمل على كل العلاقات الأفقية التي تتخذها الكلمات داخل الجمل، وتسمى هذه العلاقات بـ"العلاقات الأفقية"؛ لأن الكلمة تكون على علاقة، بما يجاورها لا بين الكلمات التي يمكن أن تحل محلها أو تستخدم عوضا عنها[4].

---

[1] - voir, Jean Dubois, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, la rousse: paris, 1999, pp 120,121.

[2] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

[3] -ينظر، هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 241.

[4] - ينظر، محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ص172، 173.

- **السياق العاطفي**: (Emotional Context) ويعني مجموع الانفعالات والمشاعر التي تحملها معاني الألفاظ، وتكون متفاوتة بين لفظ وآخر، فما يحمله الفعل(يكره) من مشاعر النفور مثلا يختلف عما يحمل الفعل (ينبذ)، فعلى الرغم من أنهما يشتركان في أصل المعنى لأننا نتلمس هذه المشاعر على أشدها وبحدة أكثر في الفعل (ينبذ) منه في الفعل (يكره).[1]

– السياق الثقافي (Cultural Context): ويقصد به الإطار الثقافي أو الاجتماعي الذي ينتمي إليه الكلام، وهذا يعني أنّ الكلمات تختلف باختلاف السياقات الثقافية التي ترد فيها؛ فالكلمة "جذر" عند علماء النبات مثلا يختلف معناها عما هو عند علماء الرياضيات واللغة أيضا.[2]

– سياق الموقف (Situationl Context): ويعني به الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة: استعمال كلمة "يرحم" في مقام تشميت العاطس" يرحمك الله" (البدء بالفعل)، وفي مقام الترحم بعد الموت، "الله يرحمك" البدء بالاسم. فالأول يعني طلب الرحمة في الدنيا، والثاني طلب الرحمة في الآخرة، وقد دلّ على هذا سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير.[3]

مخطط توضيحي لأنواع السّياق

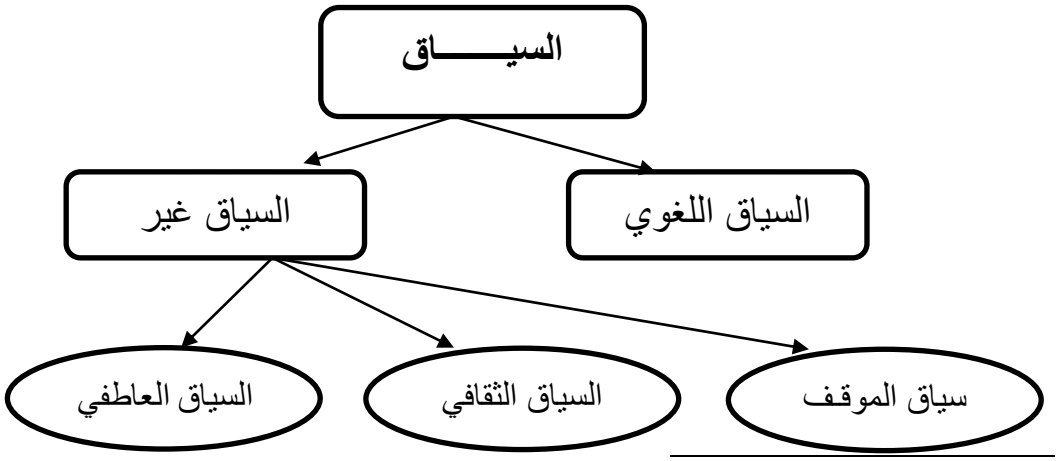

[1] – ينظر، رجب عبد الجواد إبراهيم، دارسات في الدلالة و المعجم، ص 25.

[2] – ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص71.

[3] – ينظر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المحاضرة الثانيّة عشر: نظرات التحليل الدلالي2 نظريّة التوليدية التحويليّة

1- نشأة النظريّة:

تأسست النظرية التحويلية التوليدية (Generative Et Transformationnelle) على يد اللساني الأمريكي تشومسكي، الذي كان يطمح من خلالها إلى تجاوز المنطلقات اللسانية التي كانت سائدة قبله، وإعطاء مرتكزات جديدة للبحث اللغوي لا تكتفي بالوصف فقط، كما كان سائدا من قبل لدى المدارس البنوية، التي كان مبلغ غايتها تكديس أكبر عدد ممكن من الوقائع وصفا وتصنيفا، من أجل الوصول إلى نظام محدد يحكم هذه الوقائع المدروسة، ليقف تشومسكي وأتباعه عكس هذا التيار مغيرا منظور الألسنية ومحاولا دفع أبحاثها من التصنيف إلى التنظير، وواضعا إياها في مسيرة تطور العلوم مجددا وقد كان هاجسه الأول، تغطية نقائص النظريات السابقة متيقنا بأن الألسنية السابقة قد جمعت قدرا كبيرا وكافيا من المعلومات، لهذا يجدر الأمر الانتقال من التصنيف إلى محاولة بناء فرضيات صريحة للغات[1].

فعمل اللغوي كما يرى، يجب أن يتعدى الوصف إلى التفسير، الذي يهدف إلى اكتشاف ما يكمن وراء الظاهر الذي تمثله هذه المادة، وهذا هو الدافع الذي كان وراء التغيرات كلها التي طرأت على اللسانيات الحديثة، ومن أجل إقامة مشروعه هذا عمد إلى نشر مجموعة من الكتب ضمنها أفكاره وآراءه، أهمها كتابه "البنى التركيبية" الذي ظهر سنة 1957 الذي يعد نقطة تحول جذرية في الدراسات اللسانية على الإطلاق، أحدث فيه "تشومسكي" ثورة عالمية في اللسانيات المعاصرة، لما أرسى النظرة الذهنية، التي كان قد أشار إليها هاريس من قبل "فتشومسكي يعتقد بأن بنية العقل البشري هي التي تحدد بنية اللغة، وأن ميزة العالمية التي تتمتع

[1]- ينظر، يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي للجامعة، دمشق، ط1، 1985، ص30.

بها اللغة تقيم الحجة على أن هذا الجزء من الطبيعة الإنسانية على الأقل مشترك بين جميع أصناف الجنس البشري، بصرف النظر عن العرق والطبقة الاجتماعية أو التفكير – مع تباين القدرات البدنية والشخصية"[1]؛ لهذا نجده يتخذ من القدرة الذهنية للمتكلم المستمع المثالي موضوعا للدراسة، هذه القدرة التي تمكنه من إنتاج وفهم جمل لم يسمعها من قبل وذلك بالاعتماد على قواعد ضمنية تمكنه من هذه العملية، فـ"الفكرة الأساسية عنده هي أننا نستطيع وصف التكوين الدماغي وتعلم اللغة، واستخدامها انطلاقا من مسلمة تقول إن الأقوال اللغوية مؤسسة على مجموعة صغيرة من النماذج الذهنية(المجردة) الغريزية للجمل (الجمل الأساسية)، التي يستطيع أي متحدث بأي لغة أن يستخلص منها عددا غير متناه من الجمل الصحيحة بوسيلة قواعد التحول (بالحذف، بالإضافة، بالقلب بالترصيع)"[2]، ومن هذا يتبين أن "تشومسكي" قد انطلق من مبدأين أساسيين هما: مبدأ الشمولية، ومبدأ العالمية، وذلك في سبيل بناء نحو شمولي عالمي، يشمل جميع أنحاء لغات العالم، فاللغات رغم اختلافها لديه تبقى تشترك في خصائص تجمعها أقام عليها بحثه.

2–مبادئ النظريّة: وقد أفرزت نظريته هذه عن مجموعة من المبادئ والمصطلحات جاءت في معظمها في شكل ثنائيات ازدواجية أهمها:

–البنية السطحية والبنية العميقة: يرى"تشومسكي" أن الجملة مستويين أو بنيتن من التركيب؛ "بنية سطحية" (Structure Surface) و"البنية العميقة"(Structre Deep)، وتعني "البنية السطحية" التركيب النحوي للجملة المنطوقة المسموعة أو المكتوبة المقروءة، أي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمة، أما "البنية العميقة"؛ فهي الجانب الذهني الضمني للشكل الظاهري للجملة المركزة في ذهن المتكلم أو السامع، (يعكسها التتابع الكلامي المنطقي المتجلي على

[1]– جون ليونز، تشومسكي، تر: محمد زياد كبة، النادي الأدبي، الرياض،1987، ص1.

[2]– جورج مونان، مفهومات في بنية النص، اللسانية، الشعرية، الأسلوبية، التناصية، تر: وائل بركات، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1932، ص31.

مستوى "البنية السطحية". وهي من الظواهر العالمية أو الكلية في اللغات)[1]. وقد كان مصب اهتمام "تشومسكي" على البنية العميقة على حساب البنية العميقة انطلاقا من أن مبدأ النظرية التشومسكية يقوم على الجانب العقلي للغة.

-الملكة والأداء: اللغة لدى "تشومسكي" ذات وجهين، أحدهما ذهني وهو "الملكة (Competence)" الآخر محسوس أو بالأحرى عملي منطوق ومسموع، وهو "الأداء (Performance)" ، و"الملكة" هي المقدرة الذهنية التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي، التي تمكنه من إنتاج وفهم عدد غير محدود من الجمل التي لم يسبق له أن سمعها من قبل، أما الأداء فهو التجسيد الفعلي لهذه الملكة.

-التوليد والتحويل: والتوليد "تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى بالجملة التوليدية، وأهم وصف للجملة التوليدية هو الجملة التي تؤدي معنى مفيد مع أنها أقل عدد من الكلمات وخالية من كل ضروب التحويل"[2]، أي توليد عدد غير محدود من الجمل من خلال عدد محدود، ويتم هذا الأمر على مستوى البنية العميقة، أما التحويل فهو تغيير يطرأ على ترتيب مكونات جملة ما بتقديم عناصر أو تأخيرها، أو حذف أو زيادة عناصر أخرى أو استبدالها، وتمثل هذه العملية الجسر الذي يربط بين بنية العمق التي تمثل المعنى، وبنية لسطح التي تمثل التعبير المنطوق أو المكتوب[3].

3- المراحل التي مرت بها النظرية: لم ترس ملامح هذه النظرية دفعة واحدة على أرض الواقع، وإنما مرت بعدة مراحل أهمها:

- مرحلة البنى التركيبية: التي ظهر بظهور أول كتاب لتشومسكي سنة 1956 بعنوان "البنى التركيبية(Syntactics Structures)"، والذي يعد دستور النظرية التوليدية التحويلية، حدد

---

[1]- ينظر، سامي عيّاد حنة، معجم المصطلحات اللسانية، عالم الكتب الجديد، الأردن(د ط)، (د ط)، ص3.

[2]- سمير شريف أستيتيه، اللسانيات والوظيفة، عالم الكتب الجديد، الأردن، 2005، ص20

[3]- ينظر، محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار قباء للنشر والتوزيع، (د ط)، (د ت)، ص149

من خلاله هذا الباحث الإطار العام والنظري للنظرية، حيث أظهر فيه انشغاله بإبعاد النحو عن المعنى ومحاربة الاعتقاد السائد الذي يجمعهما، لكنه لم يبتعد كثيرا عن أفكار هاريس والتوزيعيين، فجاءت آراؤه مماثلة لآراء هذا الأخير، كما لم يكن طابع العقلية والتجريد باديا عليه في بداية الأمر؛ إذ لم يجنح إلى العقلنة لو لم تكن ثمة نقاط ميّزته عنهم، ومالت به نحو التجريد، كالميزة الإبداعية للغة، ومبدأ التوليد خاصة ما يعرف بقواعد الكتابة، وفكرة الحدس أو قدرة المتكلم على الحكم على كلام ما بالصحة والخطأ، وفقا لقدرته اللغوية التي يتمتع بها.

إنّ نظرية تشومسكي هذه لم تول في بداية أمرها اهتماما سوى بالمستوى التركيبي فقط، بحجة أنه هو الكفيل بفهم وإنتاج اللغة وتفسيرها، مركزا على البنات الأولية للجملة ومدى ما تولده من جمل مقبولة نحويا فقط[1]، ولهذا نجده يعرف النحو على أنه عبارة عن جهاز، يمكنه أن ينتج ويولد الجمل داخل إطار اللغة، ثم يقوم بدراستها وتأويلها[2]. فكانت أول فكرة طرحها" تشومسكي" في كتابه هي: "قضية استقلالّية نظام القواعد" فنظام القواعد؛ يعتبر عنده هو المسؤول عن تحديد الجمل واللاجمل، أي الجمل الصحيحة من الخاطئة فالقواعديّة لديه لا يمكن أن تشخص بكل له معنى، فالجملة قد تكون قواعدية ولا معنى لها، لهذا يرى أن نظام القواعد مستقلا تماما عن المعنى، "وقد كان هذا من المآخذ على النظرية التوليدية في أول مراحلها؛ ممّا استدعى العناية بالمكون الدلالي في المراحل اللاحقة، من خلال قواعد الإسقاط، بالاتساق مع المكون التركيبي"[3].

– **مرحلة النظرية النموذجية:** يؤرخ لها بظهور كتابه "مظاهر النظرية النحويه" الذي ظهر سنة 1965، وقد تدارك فيه النقائص التي جاءت في كتابه الأول؛ حيث أخذت فيه هذه النظرية

---

[1]– ينظر، يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص903.

[2] – voir, Noam Chomsky, Syntactic Structures, mouton, de Gruyter, Berlin, new York,2002, twelfth printing, p11

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، 2004، ص ص 8، 9

صورا النهائية بعد التغييرات التي طرأت عليها، خاصة بعد الانتقادات التي وجهت لها من قبل زعماء النظرية الدلالية التوليدية حول فكرة إقصاءه لعنصر المعنى، وطرحهم لفكرة إدماج القضية الدلالية في التحويلات، محاولين إقامة نظرية جديدة، تتأسس على الدلالة بالدرجة الأولى. وتنطلق منها في تفسيرها، ف "اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحويّة، كما هي الحالة عند "تشومسكي"؛ بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي، ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحويلات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيرا إلى البنية السطحية"[1]، وهذا ما جعل "تشومسكي" ينظر إلى المكون الدلالي على أنه مكونا أساسيا في عملية إنشاء الجمل، ومن الأفكار التي وضحها في هذه المرحلة أيضا، تحديده الفرق بين مجموعة من المصطلحات التي أعاد بلورا من جديد كالفرق بين "البنية السطحية" و"البنية العميقة"، "الكفاءة" و"الأداء"، "النحوية" و"المقبولية" وإدراج المعجم في المكون الأساسي، وهي تعد من أهم التصحيحات التي حاول إدخالها على المرحلة الأولى[2].

– **النظرية النموذجية الموسعة** 1972، فقد لاحظ "تشومسكي" أنّه رغم تطويره لنظريته سنة 1965 وإضافة المكون الدلالي، إلاّ أن نظريته ما زالت لم تصل إلى طور النضج وخاصة بعد الانتقادات التي وجهت له من قبل علماء الدلالة، فأعاد النظر في المكون الدلالي على وجه التحديد، وقام بتنقيح نظريته من جديد، وتجلى ذلك على شكل ثلاث مقالات جمعت لتكون على شكل كتاب بعنوان "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية"، ففي هذه المرحلة أعاد" تشومسكي" النظر في المكون الّدلالي الذي أضافه في المرحلة الثانية، وخالف نظريّة "كاتز" و"بوستل"، التي دعت إلى إقحامه في القواعد التحويلّية، وكذلك خالف نظرية "كاتز "و"فودور، في أن القواعد التحويلّية لا يحصل على مستواها أي تغّير للمعنى، وللتغلب على مشكلات الفهم ربط التمثيل الّدلالي بالبنّية العميقة، والبنّية السطحية على السواء وذلك من خلال قاعدة

[1]– عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1988، ص61.

[2]– ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 2.

تفسيرية دلالية أولى لـ"لبنية العميقة"، وقاعدة تفسيرية دلالية ثانية لـ"لبنية السطحية"[1]. وقد حاول "تشومسكي "في هذه المرحلة إدخال المعجم في القواعد أكثر من السابق، وإقحام كلماته في مكونات البنّية العميقة قبل تطبيق القواعد التحويلّية عليها، وهذا ما كان غير موجود في المرحلة الأولى والثانّية.

لكن المحور الرئيسي الذي كان يدور حوله هذا التنقيح هو مكانة البنّية العميقة، حيث عمل جاهدا على جعل "البنّية العميقة" مستقلة عن الدلالة، وهو الأمر الذي رفضه علماء الدلالة التوليدية الذين كانوا يحاولون جعل مستوى "البنّية العميقة" غير متميز عن مستوى الدلالة، وقد كان يهدف من خلال تعديلات هاته إلى تصحيح النظرية التوليدية التحويلّية، وخاصة بعد الانتقادات التي وجهت لها وإقامة نظرية معجمية تأويلية، وكذا تمييز مستوى "البنّية العميقة" عن المستوى الدلالي وإدخال المعجم ضمن القواعد التحويلّية مع محاولة تقليل عدد هذه القواعد[2]، مع أن هذه النظرية قد واصلت تطورها واستمرت في تتمة نقصها إلى غاية الثمانينيات، حيث واصل "تشومسكي" نشر أبحاثه طلبا لتحقيق الكمال لنظريته هذه.

[1]- ينظر، نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 1.

[2]- ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص234.

خاتمة

بعد هذه الدراسة المستوفيّة لقضايا الدلالة عموما والعربيّة على وجه الخصوص، من خلال الوقوف عند مختلف إشكالاتها قديمها وحديثها، إيمانا منّا بالأهميّة القصوى للبحث الدلالي ولعلم الدلالة في الدرس اللغوي وفي الحياة الإنسانيّة، التي أولتها اهتماما بالغا من بداياتها الأولى، بداية تلك الدراسات التي تضمنت في طياتها بحث في القضايا الدلاليّة لدى مختلف العلماء والباحثين فلاسفة كانوا، أو لغويون، أو مناطقة، أو علماء الكلام أو أصوليون، كلّ حسب وجهة نظره في ثنايا الكتب والمصنفات، وصولا إلى تأسيس علم مستقل قائم بذاته، بما جاء به من نظريات في التحليل الدلالي كان لها الدور الكبير في تقديمها لمناهج حداثية في الكشف عن الدلالة، أثرت الدّرس اللغوي، وأعطت للبحث الدلالي دفعا آخر.

لذا فهذه المطبوعة جاءت بمثابة الدليل الذي يمكّن الطالب في مرحلته الجامعيّة –خاصة طلبة السنة ثانيّة ليسانس– من التعرف على أهم القضايا التي هي موضوع هذا العلم، كما تطلعهم على مختلف محطات البحث الدلالي قديما وحديثا بطريقة سلسة وممنهجة، تمكنهم من إثراء رصيدهم.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش

المصادر والمراجع

[1] -إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر، ط5، 1984.

[2]- إبراهيم الدسوقي، التحليل التكويني ودراسة المعنى، (د ط)، 2015.

[3]- إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، مصر، ط3، 1983.

[4]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الجزائر، ط3، 2007.

[5] - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.

[6] - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيّات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، (د ت).

[7]- أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، المؤسسة الجامعيّة الدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

[8]- إميل بعقوب، فقه اللغة العربيّة وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1، 1982.

[9]- بالمر، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، (د ط)، 1985.

[10] - بيار جيرو، علم الدلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص72.

الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون،ج1، دار الجبل، بيروت، لبنان، (د ت)، (د ط).

[11]- ابن جني: الخصائص، ج2، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر ، مصر، 1913.

[12] - جون ليونز، تشومسكي، تر: محمد زياد كبة، النادي الأدبي، الرياض،1987.

[13] – جورج مونان، مفهومات في بنية النص، اللسانية، الشعرية، الأسلوبية، التناصية، تر: وائل بركات، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1932.

[14]– جيفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (د ط)، 1997.

[15]– حاتم صالح الضامن، علم اللّغة، بيت الحكمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د ط)، 1989.

[16] – حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د ط)، 1980.

[17]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، مادة(ضدد)، ج1، ج2، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، (د ت).

[18]– رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدلالة والعجم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

[19]– رمضان عبد التواب، لحن العامة، مكتبة زهراء الشرق، ط2، 2000.

[20]– زكريا ميشال، الألسنيّة، علم اللّغة الحديث، المؤسسات الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، ط2، 1983، ص211.

[21]– الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1998.

[22]– سالم شاكر، مدخل إلى علم الدّلالة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر 1992.

[23]– سامي عيّاد حنة، معجم المصطلحات اللسانية، عالم الكتب الجديد، الأردن(د ط)، (د ط).

[24]–ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة تر: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط12، (د ت).

[25] – سمير شريف أستيتيه، اللسانيات والوظيفة، عالم الكتب الجديد، الأردن، 2005.

[26]– ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تح، سليمان دينا، دار المعارف، مصر، ط2، 1960، ص192.

[27]– شاكر سلام، مدخل إلى علم الدلالة، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1992.
[28]– الشريف الجرجاني، التعريفات، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء، ط1، 2006.
[29] – شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، (د ط).
[30]– عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1988.
[31]– عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1987.
[32] – عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد كثاب العرب، دمشق، (د ط)، 2001.
[33]– عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربيّة مدارسها ومناهجها، الفاروق العريقة لطباعة والنشر، ط2،1981.
[34]– عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج1، (د ط)، (د ت).
[35]– عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى للطبيعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، طبعة 2009.
[36]– عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية دراسة منهجية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ط1، (د ت).
[37]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، 2004.
[38]– علي حاتم الحسن، التفكير الدلالي عند المعتزلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002.
[39]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط عيسى الحلبي وشركاه، (د، ت)، (د ط).
[40]– فايز الداية: علم الدلالة العربي، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.

[41]– فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربيّة موضوعات وألفاظها، دار الولاء للطبع والتوزيع، ط1، 1993.

[42]– مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّوليّة، ط4، 2004.

[43]– محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2006.

[44] – محمد عبد العلي عبد اللّه العبيدي، دلالة السيّاق في القصص القرآني، وزارة الثقافة والسّياحة، صنعاء، (د ط)، 2004.

[45]– محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربيّة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (د ط)، (د ت).

[46]– محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار الكتب، قاهرة، 1998

[47]– محمود السعران، اللغة والمجتمع رأي ومنهج، الإسكندرية، ط2، 1963.

[48] – محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار قباء للنشر والتوزيع، (د ط)، (د ت).

[49]– محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة –دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية–، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2011.

[50]– محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، (د ت).

[51] – ابن منظور(أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، ، مج 9-7، تح: خالد رشيد القاضي، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت).

[52]– مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى، دار وائل للنشر، ط1، 2002.

[53]– نعمان بوقرة، اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، مكتبة الآداب، القاهرة، (د ط)، (د ت).

[54] – هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

[55]– يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي للجامعة، دمشق، ط1، 1985.

الكتب الأجنبيّة

[1] -Al-Khuli M.A, A Dictionary of theoretical linguistics. Librairie de Liban Beirut. First edition, 1982

[2] - Jean Dubois, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, la rousse, paris, 1999.

[3] -Noam Chomsky, Syntactic Structures, mouton, de Gruyter, Berlin, new York,2002, twelfth printing.

الأطروحات والمجلات والدوريات

[1]– أحمد مطهري، ظاهرة الترادف في اللغة العربيّة بين اصطلاح اللفظ ووظيفة المفهوم، جسور المعرفة، الع 10، جوان 2017.

[2]– عمار شلواي، درعيات أبو العلاء– دراسة دلاليّة، الألفاظ الخاصة بالإنسان وحياته الاجتماعيّة والاقتصادي، رسالة ماجستير (مخطوطة) ، جامعة بسكرة، 1990، ص31.

[3]– مبصر بن بلااهيم نديرة، الدلالة عند الفرابي، مجلة الإشعاع، الع: 1، جوان 2014، ص147– 149.

[4]– ياسمين سعد موسى، بسمة عودة الرواشدة، العلاقات الدلاليّة في كتاب الأصمعي، دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، الجامعة الأردنيّة، مج 42، ع1، 2015، صص191، 192

فهرس الموضوعات:

تقديم:.....**1**

المحاضرة الأولى: مدخل في علم الدلالة(اصطلاحا وتاريخا) **4**

المحاضرة الثانية: علم الدلالة عند علماء العرب: علماء الأصول والفلاسفة **9**

المحاضرة الثالثة: علم الدلالة عند علماء العرب: النحاة واللغويون والبلاغيون.....14

المحاضرة الرابعة: أنواع الدلالة(01).....20

المحاضرة الخامسة: أنواع الدلالة (02).....25

المحاضرة السادسة: التغيير الدلالي.....29

المحاضرة السابعة: العلاقات الدلالية(01).....35

المحاضرة الثامنة: العلاقات الدلالية(01).....46

المحاضرة التاسعة: نظريّة الحقول الدلاليّة.....50

المحاضرة العاشرة: نظريات التحليل الدلالي1 نظريّة التحليل التكويني.....56

المحاضرة الحاديّة عشر: نظريات التحليل الدلالي1 النظريّة السّياقيّة.....59

المحاضرة الثّانيّة عشر: نظريات التحليل الدلالي1 النظريّة التوليديّة التحويليّة.....62

خاتمة:.....69

قائمة المصادر والمراجع:.....**70**

فهرس الموضوعات:.....**74**